المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية

ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية :
الإنجازات والتحديات

مملكة البحرين

13 - 15 نوفمبر / تشرين ثانى 2006

(2)

تقرير منظمة المرأة العربية عن
مخرجات ورش عمل المؤتمر

المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية

ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية :
الإنجازات والتحديات

مملكة البحرين

13 - 15 نوفمبر / تشرين ثانى 2006

(2)

تقرير منظمة المرأة العربية عن
مخرجات ورش عمل المؤتمر

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
لمنظمة المرأة العربية
الطبعة الأولى
القاهرة

منظمة المرأة العربية
25 شارع رمسيس - الكوربة - مصر الجديدة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : 24183301/101 (202)
فاكس : 24183110 (202)

رقم الايداع : 2008 / 19317
الترقيم الدولى : 977-5024-88-9

طبع بدار نوبار للطباعة
بريد الكتروني : info@arabwomenorg.net

المحتويات

- تقـــديـــم 5

موجز أعمال ورش عمل المؤتمر 9

1 – ورشة عمل منتدى المرأة والقانون 10

2 – ورشة عمل منتدى المرأة والسياسة 17

3 – ورشة عمل منتدى المرأة العربية فى بلاد المهجر 22

4 – ورشة عمل منتدى المرأة والإعلام 27

5 – ورشة عمل منتدى المرأة العربية والاقتصاد 35

6 – ورشة عمل منتدى امرأة وتربية وطن وتنمية 43

7 – ورشة عمل منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة 51

8 – ورشة عمل منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا 62

أهم ما طرحه النقاش من قضايا فى ورش عمل المؤتمر 67

ملاحظـــات ختاميـــة 77

تقديم :

يشهد العالم المعاصر نقلة نوعية فى الفكر والتنظير الدولى ، تتمثل فى ملمحين رئيسين ، أولهما هو الالتصاق بالإنسان وقضايا حياته اليومية ووضعها فى بؤرة الاهتمام ، وثانيهما الوعى بدور المجتمع المدنى ، وأهمية العمل الجماعى الذى تشترك فيه سائر المؤسسات المجتمعية بما فيها الدولة لتحقيق المنفعة لكل فرد من أفراد المجتمع ، ومن ثم للمجتمع ككل .

وقد أضحت قضايا التنمية الإنسانية والأمن الإنسانى وحقوق الإنسان فى صدارة الاهتمام الدولى متقدمة على قضايا مثل التسليح والحدود وغيرها من ملفات الاهتمام التقليدى للدولة القومية التى باتت فى مرتبة تالية ، وداخل هذا الاهتمام الجديد تشيع مفاهيم مثل رأس المال الاجتماعى والتشبيك لتعبر عن مراجعة الفكر الليبرالى لأصوله المادية ، والوعى المتزايد بقضايا القيم من ناحية ، وبالقيمة التى ينطوى عليها التواصل الإنسانى من ناحية أخرى .

داخل هذا الفكر الجديد يمكننا تسكين الاهتمام المعاصر بقضايا المرأة . وواقع الأمر فإن الاهتمام بقضية المرأة يمكن متابعته إلى عهد إنشاء الأمم المتحدة وما تضمنه ميثاقها عن المساواة ، وما تضمنه كذلك الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (1948) والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالحقوق المدنية والسياسية (1966) ، فضلا عن الاتفاقات التى عُنيت بالمرأة على وجه التخصيص مثل اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة(1952) واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة (1957) واتفاقية اليونسكو للقضاء على التمييز فى التعليم (1960) واتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج

وتسجيل عقود الزواج (1962) وصولاً إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (1979)، هذا فضلا عن سلسلة المؤتمرات العالمية للمرأة التى بدأت عام 1975 فى المكسيك ثم فى كوبنهاجن (1980) ثم نيروبى (1985)، حتى المؤتمر الأشهر فى بكين (1995). وقد صقل الاهتمام بالمرأة عبر هذا التطور منتهيًا إلى التركيز على ثلاثة عناصر أساسية فى قضية المرأة هى المساواة والتنمية والسلم .

وقد تزامن هذا التطور وتفاعل مع التطور فى الفكر الاجتماعى والسياسى العالمي، وشكلت أطروحات الفكر النسوى رافدًا غذّى تيار التطور العام الذى عبر عن نفسه فى مقررات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمرأة وفى وثيقة الأهداف التنموية للألفية. وتطورت النظرة للمرأة شيئًا فشيئًا من مستحق للدعم وهدف للتنمية وللحماية، إلى فاعل رئيسى فى عملية التنمية وفى العملية التى تضمن شيوع الأمن والسلم المجتمعي، لكنه فاعل ما زال يحتاج إلى الاعتراف بدوره وإلى تدعيم هذا الدور وتغذيته بالتأهيل المناسب بالثقافة والمعرفة ومختلف المهارات.

ولم يكن العالم العربى منفصلا عن هذه التطورات، بل كان مواكبًا لها الأمر الذى يمكن تلمسه فى نمو الفكر النسوى العربي، وفى حركة حثيثة للمجتمع المدنى، وفى مبادرات حكومية نحو إنشاء هيئات قومية مخصصة للمرأة أو استحداث استراتيجيات للنهوض بالمرأة، فضلا عن التعديلات التشريعية التى طالت جوانب مهمة من القوانين التى تمس المرأة خاصة قوانين الأحوال الشخصية، إلى جانب قوانين العمل والجنسية وغيرها.

وقد جاءت قمة المرأة العربية الأولى فى نوفمبر/ تشرين ثانى 2000 بمثابة تأسيس لمرحلة جديدة من العمل العربى من أجل ارتقاء المرأة العربية وتحسين أوضاعها، مرحلة

تميزت بالدعم السياسي الكبير وبالوعي بأهمية تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني من أجل تحقيق نقلة حقيقية في واقع المرأة العربية .

وصدر عن هذه القمة "إعلان القاهرة" الذي تضمن توصية بإنشاء مؤسسة لقمة المرأة العربية . وهي المؤسسة التي تمثلت في منظمة المرأة العربية ودخلت اتفاقيتها حيز النفاذ في مارس 2003 . وضم هذا الإعلان نفسه توصية بتنظيم مجموعة من المنتديات تعقد في إطار قمة المرأة العربية وتعنى بالبحث المتعمق في مجمل الأوضاع التي تؤثر على تفعيل دور المرأة في دعم التنمية الشاملة في الوطن العربي .

وقد تداخلت المجالات التي تشكل أولويات عمل المنظمة -المتمثلة في التربية والتعليم والصحة والبيئة والإعلام والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية- مع موضوعات المنتديات الفكرية الثمانية للمرأة العربية التي عقدت بين عامي 2001 و2005 ، وهي : منتدى المرأة والقانون (البحرين : 2001) ، المرأة والسياسة (تونس : 2001) ، المرأة العربية في المهجر (الأردن : 2001) ، المرأة والإعلام (الإمارات : 2002) ، المرأة والاقتصاد (الكويت : 2002) ، المرأة والتربية (سوريا : 2003) ، المرأة العربية والنزاعات المسلحة (لبنان : 2004) ، المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا (مصر : 2005) . وكان القصد أن تبلور هذه المنتديات مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ من أجل تغيير الأوضاع القائمة لصالح المرأة العربية والمجتمع العربي .

وعلى هذا أصبحت توصيات المنتديات الفكرية أحد مرتكزات العمل بمنظمة المرأة العربية التي اهتمت بتفعيل مجموعة من البرامج والمشروعات تعمل على إنفاذ هذه التوصيات ، فضلاً عن تولي مهام التنسيق بين جهود الدول العربية من أجل تحقيق الهدف نفسه .

فى ضوء هذا جاء انعقاد المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية بمثابة وقفة للمراجعة والتقويم لواقع العمل العربى المعنى بالمرأة منذ مطلع الألفية ، والذى عبر عنه نشاط منظمة المرأة العربية منذ إنشائها ، كما عبرت عنه البرامج والسياسات الحكومية الخاصة بالمرأة التى نفذت فى الدول العربية كاستجابة لتوصيات المنتديات الثمانية المشار إليها .

وفيما يلى نلقى الضوء على أهم فعاليات المؤتمر ، بالتركيز على أهم ما تضمنته الأوراق التحليلية التى قدمت إلى ورش عمل المؤتمر الثمانى من توصيات* وأفكار .

❊ ❊ ❊

* تركز اهتمام الأوراق التحليلية التى قدمت لورش عمل المؤتمر على دراسة إنجاز الدول العربية تجاه تنفيذ توصيات المنتديات بصفة عامة ، ولم تتطرق إلى ما قامت به كل من منظمة المرأة العربية أو جامعة الدول العربية تجاه تنفيذ تلك التوصيات .

موجز أعمال ورش عمل المؤتمر

1 - ورشة عمل منتدى المرأة والقانون :

رأست الورشة سعادة الأستاذة لولوة العوضي عضو المجلس التنفيذي للمنظمة عن مملكة البحرين ، وتحدث فيها الدكتور محمد وليد المصري مدير برنامج التعليم القانوني المستمر بكلية الحقوق جامعة البحرين . وكان مقرر الجلسة هو الدكتور مروان المدرس من جامعة البحرين .

وقد تضمنت التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة والقانون (البحرين ، 28-29 أبريل/ نيسان 2001) ما يلى :

1 . حث الدول العربية التى لم تصدر قوانين للأحوال الشخصية على الإسراع بإعداد وإصدار تلك القوانين .

2 . العمل على تنقية قوانين الأسرة من كل ما يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة وسد الفجوة بين التشريع والممارسة .

3 . إقرار صفة الاستعجال لقضايا الأحوال الشخصية نظرًا لطبيعتها الإنسانية الملحة .

4 . تقنين دور التحكيم فى قضايا الأسرة قبل رفعها إلى القضاء على أن يقوم بالتحكيم جهاز حكومى بجانب المؤسسات المدنية .

5 . اتخاذ الإجراءات لحماية المرأة من العنف الأسرى وإيجاد آلية لحماية المرأة عند تعرضها للعنف .

6 . إنشاء صناديق للنفقة تتولاها البنوك الوطنية يتم تحصيلها من الزوج أسوة ببعض التجارب الناجحة فى الدول العربية .

7 . إنشاء لجان تضم نخبة من رجال الشريعة المتنورين وعدد من القانونيين من جميع الدول العربية من أجل تنقيح مشروع قانون الأحوال الشخصية .

8 . مساواة المرأة بالرجل فى كسب أبنائها لجنسيتها .

9 . نشر التوعية بحقوق المرأة العربية من خلال مؤسسات المجتمع المدنى والهيئات التعليمية والثقافية والإعلامية .

10 . حث الدول العربية على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة ووضع الآليات الوطنية لحسن تطبيقها .

11 . تعزيز الحماية القانونية الدولية وفقاً للقانون الدولى الإنسانى للمرأة الفلسطينية فى ظل الاحتلال الإسرائيلي .

وقد أوضحت الورقة التحليلية التى قدمت فى المؤتمر حول واقع تنفيذ هذه التوصيات :

- أن أغلب الدول العربية أصدرت قوانين للأحوال الشخصية ، وأن سن هذه القوانين قد ساعد على حماية حقوق المرأة .
- أن هناك تقدماً ملموساً عند بعض الدول فى مجال تعديل وإلغاء بعض أحكام الأحوال الشخصية المجحفة بحقوق المرأة ، وإن كان مازال هناك مقداراً من التمييز وبنسب متفاوتة بين الدول العربية فى بعض قوانين الأحوال الشخصية والعمل والمشاركة السياسية ، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة أهمها ثقافة المجتمع ، وضعف وعى المرأة بحقوقها .
- وفيما يتعلق بإقرار صفة الاستعجال لقضايا الأحوال الشخصية بسبب طبيعتها الإنسانية ، فإن أغلب التشريعات العربية لم تكرس هذه الصفة لأسباب متعددة من أهمها النظرة التقليدية لقضايا الأحوال الشخصية ، وعدم مراعاة طابعها الإنساني .

- وفيما يتعلق بتقنين دور التحكيم فى قضايا الأسرة قبل رفعها إلى القضاء ، لم تأخذ الدول العربية بهذه التوصية ، وذلك بسبب النظر إلى قضايا الأسرة كأى قضية أخرى دون مراعاة طابعها الخاص والإنساني ، والدول التى أخذت بهذه التوصية اعتبرت التحكيم فى قضايا الأسرة اختيارياً وليس إلزامياً .
- ما زالت المرأة العربية تتعرض للعنف وبنسب متفاوتة بين دولة وأخرى رغم وجود تقدم بسيط وملحوظ فى مكافحة العنف ضد المرأة ، إلا أن هذه الآليات مازالت غير كافية وذلك لغياب قانون خاص يجرم العنف ضد المرأة ، ووجود نوع من التمييز بين المرأة والرجل فى قوانين العقوبات ، ويضاف إلى ذلك الحالة الاقتصادية المتردية لأغلب النساء وتدنى مستوى وعى المرأة بحقوقها وقلة وعى المجتمع بهذه الحقوق أيضاً .
- لم تأخذ أغلب الدول العربية بالتوصية الخاصة بإنشاء صناديق النفقة ، فى حين أن الدول التى أخذت بها ما زالت تواجه صعوبات بسبب البيروقراطية ، وعدم وجود مخصصات مالية لهذه الصناديق .
- لم تشر التقارير القطرية أى إشارة حول التوصية السابعة الخاصة بإنشاء لجان تضم نخبة من رجال الشريعة والقانون لتنقيح قوانين الأحوال الشخصية ، الأمر الذى قد يرجع إلى إنشاء مجموعة قانونية تابعة لمنظمة المرأة العربية .
- وفيما يتعلق بالمساواة فى الجنسية فإن غالبية الدول العربية مازالت تتبنى رابطة الدم من جهة الأب فقط .
- فعّلت أغلب الدول العربية التوصية الخاصة بنشر التوعية بحقوق المرأة العربية ، وخاصة مع تزايد أعداد الجمعيات المعنية بحقوق المرأة ، وإن ظلت هناك مشكلة فى الموارد التى يمكن توجيهها نحو أنشطة التوعية الحقوقية بشكل عام .

- انضمت أغلب الدول العربية إلى الاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة، إلا أن المشكلة هى أن القواعد الخاصة بتحديد درجة إلزامية الاتفاقية مقارنة بالدستور والقانون مازالت غير واضحة أو غير محددة.
- وفيما يتعلق بالمرأة الفلسطينية، تدعم جميع الدول العربية المرأة الفلسطينية انطلاقا من دعمها للقضية الفلسطينية، إلا أن حجم هذا الدعم ومقداره مازال غير كافى خاصة مع الظروف الخاصة التى تمر بها الأراضى الفلسطينية فى الآونة الأخيرة.

وقد أسفرت المناقشات فى هذه الورشة عن عدة توصيات، منها ما يخص الدول التى لم تفعل توصيات المنتدى، ومنها توصيات عامة.

فتضمنت **التوصيات الخاصة بالدول التى لم تفعل التوصيات السابقة** أهمية العمل على إصدار قوانين الأحوال الشخصية بالنسبة للدول التى لم تصدر قوانين، وتنقيحها بالنسبة للدول التى سبق وأصدرت قوانين بما لا يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة. وكذلك تعديل التشريعات الخاصة بالأعذار المخففة فى جرائم الشرف بالنسبة للدول التى تكرس هذه الأعذار. والعمل على إصدار قانون خاص لتجريم العنف ضد المرأة والتحرش الجنسى بها، ووضع نص يلزم الأشخاص -الأطباء على سبيل المثال- بالإبلاغ عن جرائم العنف الأسري.

وكذلك العمل على إضفاء صفة الاستعجال لقضايا الأحوال الشخصية بالنسبة للدول التى لم تأخذ بهذا الإجراء، وتفعيل التشريعات التى أخذت بصفة الاستعجال لقضايا الأحوال الشخصية، والعمل على إصدار قوانين خاصة بتنفيذ الأحكام الشرعية بما يتناسب مع طبيعة هذه الأحكام، واعتماد التحكيم فى قضايا الأسرة بصورة كاملة.

والعمل على تعديل التشريعات الوطنية وذلك لإلغاء أى تمييز ضد المرأة وخاصة فى قوانين الجنسية والعمل ، وأخيرًا الإسراع بإنشاء صناديق للنفقة بالنسبة للدول التى لم تأخذ بها .

أما التوصيات العامة فتضمنت :

- زيادة عدد النساء المشاركات فى صياغة القوانين ومراكز صنع القرار .
- العمل على زيادة تبادل الخبرات بين الدول العربية فى مجال التشريع والتنسيق بين المؤسسات الرسمية والأهلية بجميع القوانين .
- العمل على توحيد المصطلحات القانونية .
- وضع الآليات اللازمة لتفعيل القوانين وصولاً لسد الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق .
- وضع وتعديل القوانين بما يضمن تحقيق مبدأ المساواة .
- ضرورة العمل على زيادة الوعى القانونى لدى المرأة وذلك من خلال إعداد مجاميع نسائية متخصصة بالدراسات القانونية لكى يعملن على تنفيذ القوانين . وذلك انطلاقا من أن المشكلة الأساسية التى تعترض تطوير القوانين والتشريعات هو عدم وصول المرأة إلى الوعى الكافى بحقوقها وضعف الوعى لدى المجتمع بحقوق المرأة ، والنظرة التقليدية للمرأة مما ينعكس هذا بصورة وأخرى على التشريعات أو على تطبيق وتنفيذ هذه التشريعات .
- تكليف المجموعة القانونية بمنظمة المرأة العربية باقتراح الآليات المناسبة لرصد ومتابعة تطوير التشريعات العربية .

هذا ويذكر أن منظمة المرأة العربية قد تبنت عددًا من الأنشطة تفعيلا لتوصيات منتدى المرأة والقانون من ذلك :

- تشكيل المجموعة القانونية العربية التى تعمل فى إطار منظمة المرأة العربية ، وقد بدأت عملها منذ عام 2004 بهدف دراسة التشريعات العربية ورفع توصيات لتطوير هذه التشريعات بما يضمن تحقيق المساواة والعدالة للمرأة ، وأنجزت للآن مراجعة الدساتير العربية ومراجعة قوانين الأحوال الشخصية والجنسية وقوانين العمل وقوانين الضمان الاجتماعي ، وقوانين العقوبات و قانون أصول المحاكمات (الجزائية والمدنية) وكذلك قانون الأحداث (أو قانون الطفل كما يعرف فى بعض الدول العربية) وقانون الإثبات ، وقانون التعليم وقانون المشاركة السياسية . وقد أصدرت مجموعة من التوصيات التى عرضت على المجلس التنفيذى للمنظمة الذى عقد فى تونس فى 11-12 أغسطس/ آب 2006 . وسوف ترفع التوصيات للعرض والاعتماد على المجلس الأعلى للمنظمة والمزمع عقده فى أبو ظبى بدولة الإمارات العربية المتحدة فى 27مايو/ آيار 2007 .

- وفيما يتعلق بالتوصية الخاصة بمتابعة تطور التشريعات العربية ، فإن المنظمة تقوم بتنفيذ مشروع دليل المرأة العربية ، وهو يتضمن بيانات مختلفة مرتبطة بالمرأة العربية ، ويتضمن أحد أقسامه التشريعات العربية المتعلقة بالمرأة ، ويشمل على وجه التحديد التعديلات التشريعية لصالح المرأة خلال السنوات العشر الأخيرة فى الدول العربية .

- وفيما يتعلق بتوافق التشريعات فى الدول العربية مع نصوص الاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة وعلى رأسها اتفاقية حظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) فقد استهلت المنظمة ، بالتعاون مع مركز المرأة بالاسكوا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائى

للمرأة (يونيفام) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، مشروعًا بعنوان "دراسة توافق التشريعات فى الدول العربية مع نصوص اتفاقية السيداو" وهو مشروع يعنى **بعرض وتحليل التفسيرات القانونية والفقهية المختلفة التى يمكن للدول العربية الاسترشاد بها** عند بحث وضع التشريعات الوطنية وعند النظر فى رفع التحفظات على اتفاقية السيداو.

- قاعدة البيانات الجغرافية طورت مؤشرات لجمع بيانات عن المرأة العربية فى مجال القانون لتضمينها فى قاعدة البيانات ولعرضها بواسطة آلية نظم المعلومات الجغرافية والتى توفر لصانع القرار قاعدة لمقارنة الوضع القانونى للمرأة فيما بين الدول العربية.

- تنفذ المنظمة مشروع مسح المشروعات والبرامج الموجهة للمرأة فى الدول الأعضاء، وهو مشروع ينفذ على مراحل تعنى مرحلته الثالثة بمسح المشروعات والبرامج الموجهة للمرأة فى مجال التمكين القانونى على وجه التحديد، وقد عقدت الورشة التمهيدية لهذه المرحلة فى الفترة 22 - 24 ابريل/ نيسان 2007.

2- ورشة عمل منتدى المرأة والسياسة :

رأست هذه الجلسة معالى الوزيرة سلوى العياشى رئيسة المجلس التنفيذى لمنظمة المرأة العربية فى الفترة من مارس 2006 إلى مارس 2007 ، وتحدثت فيها الدكتورة نزيهة زروق النائب الثانى لرئيس مجلس المستشارين بتونس والتى أعدت الورقة التحليلية الإقليمية . وكان مقرر الجلسة هو الأستاذ الدكتور إبراهيم شيحا من جامعة البحرين .

وتضمنت التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة والسياسة (تونس ، 31 مايو / أيار-أول يونيو/ حزيران 2001) ما يلى :

1 - توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة وتأكيد روح المواطنة .

2 - تأمين حق المرأة العربية فى هياكل وآليات السلطة ومواقع صنع القرار .

3 - احترام ما نصت عليه الدساتير العربية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة .

4 - دعوة المراكز العلمية العربية لمزيد الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة .

5 - تبنى سياسات وبرامج وآليات لتعزيز تمثيل المرأة فى المجالس البرلمانية .

6 - ضرورة أن تتبنى الأحزاب السياسية قضايا المرأة واتخاذ مواقف داعمة للمرأة كمرشحة .

7 - تنمية قدرات المرأة العربية عن طريق برامج التثقيف الفكرى والتدريب النسائى ضمن برامج الأحزاب ، وتبادل التجارب والخبرات بين مختلف الأحزاب العربية .

8 - وضع خطة عمل عربية مشتركة لترسيخ حقوق المرأة وتطوير الأفكار والعقليات .

وقد أشارت الورقة التحليلية إلى ما يلي :

- حققت الدول العربية إنجازات مختلفة فى مجال التمكين السياسى للمرأة العربية ، حيث شاركت جهات مختلفة تضم الوزارات والجمعيات الاجتماعية والأحزاب السياسية بنسب متفاوتة بين الدول العربية فى توعية المجتمع ، والمرأة على وجه الخصوص ، سياسيًا ؛ حيث تم تنفيذ برامج متعددة عبر أمانات واتحادات المرأة لتوعية المرأة وتدريبها وتمكينها سياسيا . وتم اعتماد آليات داخل الأحزاب فى بعض الدول العربية للعناية بشؤون المرأة ، وإنجاز دراسات وبحوث حول المشاركة السياسية للمرأة ، وعقد منتديات وورش عمل فى مجال التمكين السياسى للمرأة ، وتدريب طالبات الجامعة على المشاركة السياسية . وحدث ارتفاع فى نسب السيدات فى المراكز القيادية ومواقع صنع القرار (برلمان ، بلديات ، قضاء) وتم استحداث وزارات تهتم بقضايا المرأة . كما تم فى بعض الدول اعتماد نظام الكوتا بنسبة 20٪ للنساء . وحقق هذا النظام نتائج جيدة جدا على مستوى رفع تمثيل المرأة فى البرلمان فى الدول التى أخذت به .

- أهم العوامل الايجابية التى يساعد توفرها فى دفع حضور المرأة العربية فى الحياة السياسية تتمثل فى توافر النصوص القانونية الواضحة فى الدستور ، وتوافر الإرادة السياسية المشجعة لحق المرأة فى تولى المواقع ، وتطور المستوى الثقافى والتعليمى للمرأة وارتفاع وعى النساء بحقوقهن السياسية ، وتطور الممارسة الديمقراطية ، وإنشاء مراكز دراسات حول المرأة والنوع والتنمية الاجتماعية فى بعض الدول العربية .

- أهم التحديات التى ما زالت ماثلة أمام توسيع المشاركة السياسية للمرأة العربية فتتمثل في: ارتفاع نسب الأمية ، وحداثة أو ضعف التجربة الديمقراطية فى بعض الدول العربية ، فضلا عن العادات والتقاليد والقيم الموروثة ، والخطاب الدينى المناهض لعمل المرأة ، وعدم تأهيل المرأة سياسيا بشكل كافى ، وضعف دور الأحزاب وقصورها عن إدماج المرأة فى هذه الهياكل الحزبية ، وغياب العمل بنظام الحصص فى بعض الأنظمة الانتخابية ، وانحصار دور المنظمات النسائية فى المدن ومحدودية دورها فى تعبئة وحشد النساء .

أما أهم التوصيات التى خرجت بها الورشة فقد تضمنت :

- رفض التمييز القائم على أساس الجنس أو الطبقة وضرورة المساواة على أساس المواطنة .
- دعم حضور المرأة فى البرلمانات نظراً لقلة تمثيلها فى اغلب الدول العربية .
- توعية المرأة بحقوقها وتعليمها كيفية ممارسة حقها فى التصويت أو الترشيح ، وتأهيلها وحثها على وجوب ممارسة دورها السياسي .
- تبنى سياسة داعمة للمرأة من جانب الحكومات والعمل على مشاركتها للرجل فى الوظائف القيادية والوصول بها إلى مراكز اتخاذ القرار .
- تصحيح الخطاب الدينى من المفاهيم الخاطئة تجاه الدور السياسى للمرأة .
- التوسع فى إنشاء مؤسسات المجتمع المدنى ومراكز التوعية لدعم المرأة فى جميع المجالات خاصة المجال السياسي .
- ضرورة اهتمام المنظمات السياسية والنقابات المهنية بشئون المرأة والعمل على تمثيلها فى هياكل الحزب وتهيئتها للترشح كممثل للحزب داخل المجالس النيابية .

- إقرار مبدأ التمييز الإيجابى ووضع الأسس الكفيلة لتحسين نسبة حضور المرأة فى القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية .
- التركيز على عنصر الكفاءة بشأن اختيار المرأة لتتولى مواقع المسئولية فى الحياة السياسية .
- إقامة منتديات تتناول مواضيع ذات أهمية من بينها الخطاب الدينى فى مجال المرأة .
- تأهيل وتطوير قدرات المرأة فى المجال السياسي .
- نشر دعوة المنظمة إلى تشريك الشباب وأصحاب الخبرات فى مجال الفكر الدينى المستنير .

يذكر أن منظمة المرأة العربية تتبنى بالفعل عددا من المشروعات والبرامج التى تغطى عددًا من هذه التوصيات ، منها :

- برنامج الدراسات المسحية للمشروعات والبرامج التى تستهدف تمكين المرأة فى المجال السياسي ، وهو مشروع الهدف منه الوقوف على المشروعات القائمة ودراستها تفصيلا وبيان المجالات والمناطق وفئات المرأة التى تحتاج للمشروعات الجديدة ، وكذلك بيان أوجه القصور فى المشروعات القائمة ، وذلك لتكون نتائج المسح بمثابة دليلا إرشاديا للمشروعات التالية فى هذا المجال .

- برنامج حوار الشباب حول قضايا المرأة والذى يجمع شبابًا من الدول العربية من الجنسين للنقاش حول قضايا المرأة ومنها ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة ، وذلك لرفع وعيهم والاستفادة من رؤاهم فى الموضوع فى الآن نفسه .

- وتتبنى المنظمة على برنامج عملها للعام الجارى (2007) مشروعًا بحثيا بعنوان :

"تحليل الخطاب الإسلامى المعاصر تجاه قضايا المرأة : دراسة فى المحتوى والتأثير"، يهتم برصد وتحليل الخطاب الدينى الذى يتبناه ويروج له دعاة ومشايخ وأئمة المسلمين تجاه قضايا المرأة المسلمة ودور هذا الخطاب فى صناعة الصورة الذهنية السائدة فى المجتمع عن دور المرأة فى المجالات المختلفة التى تشكل محور اهتمام وعمل المنظمة.

- تعتزم المنظمة بالتعاون مع اليونيفام وبالمشاركة مع كل من وحدة المرأة بجامعة الدول العربية ومركز كوثر بتونس، تنظيم مؤتمر عن المرأة والديمقراطية يعقد فى مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ويناقش قضايا توسيع المشاركة السياسية للمرأة.

3 - ورشة عمل منتدى المرأة العربية فى بلاد المهجر :

رأست هذه الورشة معالى الأستاذة الدكتورة رويدا المعايطة عضو المجلس التنفيذي للمنظمة عن الأردن وتحدثت فيها كل من الدكتورة أمل خاروف أستاذ مشارك بمركز دراسات المرأة بالجامعة الأردنية، و أ. أنس الساكت رئيسة الاتحاد النسائي الأردني. وكان مقرر الجلسة هو الأستاذ فاروق المراغي من مركز البحرين للدراسات والبحوث.

وكانت توصيات منتدى المرأة فى المهجر (عمان/ الأردن، 30 سبتمبر/ أيلول-أول أكتوبر/ تشرين أول 2001) قد تضمنت ما يلي :

1 - التأكيد على مبادرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله بإنشاء آلية تعنى بشؤون المرأة العربية فى بلاد المهجر لدعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات خاصة فى هذه الظروف الصعبة والتمنى على جلالتها رعاية هذه المبادرة.

2 - الدعوة إلى تطوير الخطاب الإعلامى العربى بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية فى العالم بشكل عام وفى فلسطين بشكل خاص.

3 - العمل على تخصيص برامج إعلامية تهتم بشؤون العرب فى بلاد المهجر لتحقيق التواصل الفعال بين النساء العربيات فى بلاد المهجر وأوطانهن.

4 - التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب فى بلاد المهجر والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافى وغرس قيم الانتماء بينهم.

5 - دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية فى بلاد المهجر وخاصة النساء والأجيال الجديدة من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية.

6 – الدعوة إلى استحداث آليات تعنى بشؤون العرب فى بلاد المهجر وتأكيد الضمانات القانونية التى تحمى تلك الجاليات فى الخارج .

7 – التعريف بالكفاءات النسائية فى الخارج والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن .

8 – وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديدة لزيادة ربطهم بوطنهم الأم ودعم دورهم فى بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم .

9 – عقد منتدى المرأة فى بلاد المهجر بصفة دورية نظرا لأهمية الموضوع بالنسبة للأسرة العربية .

وقـد بينت الورقـة التحليليـة :

- **أكثر التوصيات التى تم تفعيلها فى الدول العربية هي :**

o التوصية الأولى الخاصة بإنشاء آلية تعنى بشؤون المرأة العربية فى بلاد المهجر لدعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات فى هذه الظروف الصعبة .

وقد تم فى سبيل ذلك تبنى مجموعة من الأنشطة منها إنشاء شبكات للمرأة العربية فى المهجر ، وإنشاء دواوين للمواطنين العاملين فى الخارج ، وبث قنوات فضائية وإذاعية وإصدار نشرات ومجلات موجهة للجالية المهاجرة ، وتنظيم مؤتمرات وإنشاء جمعيات وأندية للمغتربين .

o التوصية الرابعة المتعلقة بتدريس اللغة العربية بين العرب فى بلاد المهجر ، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافى وغرس قيم الانتماء . ومن أبرز الإنجازات فى هذا المجال إنشاء مراكز ومدارس تعليمية فى عدد من دول العالم ، وإنتاج برامج تلفزيونية تهدف إلى تعليم اللغة العربية إلى أبناء

المغتربين ، وإنشاء المخيمات الشبابية والكشفية والمهرجانات ، وتنظيم المؤتمرات بقصد تحقيق التواصل الثقافى بين المغتربين .

- o التوصية السادسة والداعية إلى استحداث آليات تعنى بشئون العرب المغتربين فى بلادهم وتأكيد الضمانات القانونية التى تحمى تلك الجاليات فى الخارج . وقد استجابت لهذه التوصية مجموعة من الدول العربية إما بإنشاء جهاز للعاملين فى الخارج أو وزارة للهجرة ، كما اهتمت بعضها بإنشاء مواقع على الانترنت لبناء جسور التواصل مع المرأة العربية فى المهجر .
- o التوصية السابعة المتعلقة بتوثيق الروابط بين التنظيمات النسائية العربية فى الأقطار العربية والتنظيمات النسائية فى بلاد المهجر .
- o التوصية الثامنة الرامية إلى التعريف بالكفاءات النسائية والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن .

- **أوضحت الورقة أن أهم الدروس المستفادة من خلال دراسة واقع تنفيذ التوصيات فى الدول العربية تتضمن :**

o أهمية وجود قاعدة معلومات تساعد على وضع استراتيجية عربية حول المرأة المهاجرة بحيث تترجم إلى سياسات مبنية على أساس علمي ، وتتيح التعرف على أوضاع المهاجرات ومشكلاتهن وبالتالى وضع الحلول المناسبة ، وإمكانية الوصول إلى المرأة العربية المهاجرة بسهولة .

o أهمية توفير الموارد المالية التى تساعد فى إجراء الأبحاث العلمية حول أوضاع المرأة العربية المهاجرة ، وإنشاء المراكز التعليمية فى دول المهجر ، وتحسين كفاءة وسائل الإعلام العربية وجودتها وإيصالها لمختلف دول العالم .

- أما أهم العوامل التى ساعدت على النجاح فى تنفيذ عدد من التوصيات ، فقد قسمتها الورقة إلى عوامل سياسية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية واجتماعية وقانونية ، تشمل توفر الدعم السياسي ، وتنامى التوجهات العربية نحو تفعيل دور المرأة العربية إقليميا وعالمياً ووجود رغبة لدى النساء فى المهجر فى توثيق الروابط مع المجتمعات الأم ، وتصاعد التوجهات العدائية ضد العرب فى المهجر ، وتوفر الموارد المالية لدى بعض الدول ، وتوفر البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ، توفر الكوادر البشرية المؤهلة ، ووعى الجاليات العربية فى المهجر بأهمية تعليم اللغة العربية لأبنائها ، ووجود التشريعات المشجعة للسماح للمرأة بالانتساب إلى المراكز الاجتماعية فى بعض الدول ، ووجود أجهزة منظمة فى عدد من الدول للتعامل مع المغتربين .

هذا وقد خلصت الورشة إلى تحديد التوصيات التالية :

1 . حث جامعة الدول العربية على إنشاء صندوق لدعم أنشطة وبرامج المرأة العربية فى المهجر .

2 . تفعيل الشبكة الخاصة بالمغتربين فى جامعة الدول العربية وحث السفارات والبعثات العربية والإعلامية والمنظمات غير الحكومية على تعزيز عملية التواصل بين المغتربين والبلد الأم وتطوير آلية للعمل مع النساء فى بلد المهجر .

3 . دعم قاعدة المعلومات حول العرب فى بلاد المهجر وإصدار الجزء الخاص بموسوعة الكفاءات النسائية المهاجرة والمتوفرة فى جامعة الدول العربية .

4 . تطوير الخطاب الإعلامى العربى والتأكيد على إبراز قضايا المرأة العربية المهاجرة فى المؤتمرات والحوارات والبرامج التى تنفذها جامعة الدول العربية والجهات المعنية .

5 . التواصل مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، من أجل دعم اللغة العربية فى بلاد المهجر والحفاظ على الهوية الثقافية العربية .

6 . تشجيع ودعم مشاركة المرأة العربية فى المنتديات الاقتصادية العربية المشتركة مع الدول الأخرى والتى تنفذها جامعة الدول العربية ومنها :

- المنتدى الاقتصادى العربى الأمريكي .
- منتدى التعاون العربى الصيني .
- القمة العربية الأمريكية الجنوبية .

7 . الالتزام بالاتفاقيات الوطنية والثنائية فى مجال القوى العاملة والضمان الاجتماعي والاستفادة من الاتفاقية الدولية بشأن المهاجرين لحماية المهاجرين العرب .

8 . إعادة صياغة التقرير وفق إطار جامعة الدول العربية مع بلورة المحتوى وتحديد الأولويات .

وتولى المنظمة اهتمامها لقضية المرأة العربية المهاجرة ، ويمكن رصد ذلك من خلال :

- شاركت منظمة المرأة العربية بالتعاون مع منظمة العمل العربية ووزارة الشئون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية فى تنظيم مؤتمر (المرأة العربية المهاجرة) والذى انعقد فى الدار البيضاء 4 – 6 ديسمبر/ كانون أول 2006 .

تفضلت صاحبة السمو الشيخة فاطمة بنت مبارك ، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية ورئيس الاتحاد النسائى العام بدولة الإمارات العربية المتحدة ، بالتبرع بإنشاء وتشغيل شبكة للمرأة العربية فى بلاد المهجر كأحد آليات عمل منظمة المرأة العربية . وتم إعلان ذلك خلال الجلسة الختامية لفعاليات المؤتمر ، وقد تم بدء عمل الشبكة فى مقر المنظمة فى 31 يناير/ كانون ثاني 2007 .

4 - ورشة عمل منتدى المرأة والإعلام :

رأس هذه الجلسة سعادة الأستاذة نورة السويدى عضو المجلس التنفيذي للمنظمة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحدث فيها الدكتور محمد عايش عميد كلية الاتصال في جامعة الشارقة. وكان مقرر الجلسة هو الدكتور خيرت عياد من جامعة البحرين.

وقد توزعت توصيات منتدى المرأة والإعلام (أبو ظبي، 2 -3 فبراير/ شباط 2002) على توصيات ذات بعد قومى وأخرى ذات بعد اجتماعي وقانوني، وثالثة ذات بعد مهنى وأخيرًا توصيات متعلقة بالبعد الفكرى للإعلام، وهى كالتالي:

- فيما يتعلق بالبعد القومى فقد تضمن الدعوة إلى وضع استراتيجية إعلامية عربية تهدف إلى تطوير الخطاب الإعلامى القومى للقضايا العربية وفى مقدمتها الصراع العربى الإسرائيلي ودعم الدور النضالي للمرأة الفلسطينية وكشف الممارسات اللاإنسانية التى تتعرض لها المرأة فى ظل الحصار والاحتلال والأسر، وإحياء الموروث الحضاري للمرأة العربية، وتخصيص جائزة سنوية لأفضل الأعمال الإعلامية التى تخدم قضايا المرأة، والعمل على إعداد ميثاق إعلامي للمرأة.
- فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي والقانوني، نص على تطوير التشريعات الخاصة بمشاركة المرأة فى الحياة العامة، ورفع مستوى الوعي بأهمية مشاركة المرأة فى العمل الإعلامي، ووضع السياسات التى تساعد على زيادة مشاركة المرأة فى سوق العمل الإعلامي، وتأسيس مركز للبحوث والتدريب والترجمة يهتم بالقضايا المرتبطة بمشاركة المرأة فى العمل الإعلامي، وإنشاء شبكة معلومات تضم أرشيفًا علميًا وصفيا ومرصدا إعلاميا وتتخصص فى قضايا المرأة وصورها فى وسائل الإعلام.

- ويتضمن البعد المهنى مطالبة المؤسسات الإعلامية العربية بالعمل على تمكين المرأة العربية من ممارسة العمل الإعلامى من خلال تذليل الصعوبات التى تحول دون ذلك ، وتوفير فرص التدريب والتأهيل المهنى للمرأة ، وإتاحة الفرصة أمام الإعلامية للتعبير الحر عن رأيها ، والمساواة بين المرأة والرجل فى التدرج الوظيفي والترقي للإعلاميات فى المؤسسات الإعلامية ، وفتح مجال العمل والإبداع أمام المرأة الإعلامية للمشاركة فى كافة الميادين .

- أما البعد الفكري للإعلام فتضمن مطالبة وسائل الإعلام بالعمل على وضع الضوابط الأخلاقية في التعامل مع قضايا المرأة بحيث يتم توخى الدقة والتوازن والموضوعية فى تغطية وسائل الإعلام لقضايا المرأة والحفاظ على كرامة المرأة فى الأعمال الإعلامية والبعد عن التركيز على الصور النمطية السلبية للمرأة فى الإعلام ، والتعبير عن قضايا المرأة الريفية والبدوية والحضرية بشكل متوازن وإبراز المشكلات التى تعاني منها نماذج المرأة الجديدة نتيجة للمتغيرات المعاصرة .

وقد أوضحت الورقة التحليلية :

- أن معظم الإنجازات التى تم توثيقها فى التقارير القطرية كانت تعكس إلى حد كبير التقدم الطبيعى الذى أحرز فى قطاعات الإعلام وعلاقتها بالمرأة فى المجالات السياسية والاجتماعية والقانونية والمهنية والفكرية ، بمعنى أنها لا تعكس وجود استراتيجية أو رؤى واضحة لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمرأة والإعلام .

- أن الدول العربية أولت اهتماما غير مباشر بالتوصيات المتعلقة بالبعد القومي فيما يتعلق بدعم الدور النضالي للمرأة الفلسطينية ، إلا أن هناك مبادرات محدودة فيما

يتعلق بتخصيص جائزة تقديرية للأعمال الإعلامية المتعلقة بالمرأة، كما أن هناك اهتماما متدنيا بتطوير ميثاق أخلاقي للإعلام العربى قادر على تنظيم تعاطي وسائل الإعلام مع قضايا المرأة العربية.

- هناك تفاوت كبير بين الدول العربية فى الجهود التى بذلت خلال السنوات الخمس الماضية باتجاه تفعيل الدور الاجتماعي للمرأة وتحويل الرؤى المتعلقة بهذا الموضوع إلى تشريعات تتبناها المجتمعات. فبينما قطعت بعض الدول العربية شوطا كبيرا فى مجال التمكين الاجتماعي والقانوني للمرأة، فإن مجتمعات أخرى تحتاج لبذل الكثير من الجهود. ولأن قضية المرأة والإعلام هى قضية اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى، فإن المؤسسات الإعلامية التى تبرز صورة نمطية للمرأة العربية إنما تفعل ذلك لأنها تنطلق من واقع اجتماعي وثقافي لا يزال يكرس النظرة الدونية للمرأة، وهى أيضا المؤسسات نفسها التى تسخر هذه النظرة النمطية للمرأة فى وضع العراقيل أمامها لدخول معترك العمل الإعلامي وتحقيق أسباب الإبداع فيه، بما فى ذلك الإبداع الفكري والتكنولوجي والإداري.
- لقيت التوصية المتعلقة برفع مستوى وعي النساء بقضاياهن وحقوقهن استجابة كبيرة فى وسائل الإعلام من خلال البرامج الحوارية فى الإذاعة والتلفزيون ومن خلال الحوارات والتحقيقات الصحفية، وما تحمله مواقع الإنترنت المتخصصة بقضايا المرأة.
- لا تزال مراكز البحوث والمراصد الإعلامية فى حدها الأدنى بحيث لم يزد عددها عن أربعة فى أرجاء الوطن العربي.
- لا توجد شبكة للمعلومات البحثية المتعلقة بواقع الصورة الإعلامية للمرأة إلا فى عدد محدود من الدول.

- قطعت الدول العربية شوطا طويلا فى مجال توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمرأة لتمكينها من ممارسة العمل الإعلامي بكفاءة من خلال إنشاء الأقسام والكليات الأكاديمية في الجامعات وإطلاق مراكز التدريب المتخصصة وتنظيم الدورات والبرامج التدريبية المتخصصة الداخلية والخارجية. ومع ذلك فإن الإعداد والتدريب الإعلامي للمرأة لم يقد دائما إلى توليها مناصب مناسبة فى المؤسسات الإعلامية حيث إن أعداد النساء العاملات فى القطاع الإعلامى فى بعض الدول العربية لا تزال أقل بكثير من أعداد الرجال، مما يطرح تساؤلات حول طبيعة العوائق التى تحول دون تحويل المخرجات الإعلامية من الكوادر البشرية النسوية إلى كوادر فاعلة تأخذ مكانتها المناسبة فى العمل الإعلامي.

- وبالنسبة للبعد الفكري، فقد سنت الدول العربية القوانين والتشريعات التى تمنع الإساءة للأفراد فى المجتمع بشكل عام ولكن ليس فى سياقات خاصة بالنساء، وهو ما ترك الموضوع تحت رحمة القرارات التحريرية للصحف ومحطات التلفزيون، مما عزز التقديم النمطى للمرأة فى وسائل الإعلام. وما زالت المعايير التجارية تؤثر على صورة المرأة العربية التى أضحت تعبر عن واقع اقتصادى تلهث فيه المؤسسات الإعلامية الخاصة وراء تحقيق الأرباح على حساب مسؤولياتها الاجتماعية، ومنها المسؤولية نحو المرأة بصفتها كيان إنسانى له الحق أن يعيش بكرامة.

- رغم أن التوصيات المتعلقة بإتاحة الفرص أمام المرأة للتعبير عن نفسها قد وجدت طريقها من خلال المجلات النسائية والأسرية المتخصصة، ومن خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية المخصصة للنساء، ومن خلال إتاحة الفرصة للأصوات النسائية للتعبير

عن قضايا المرأة بكل حرية ، إلا أن وسائل الإعلام تحتاج لبذل المزيد من الجهود لتمكين المرأة من إيصال صوتها للمجتمع عبر القنوات المختلفة .

- من العوامل الإيجابية التى ساعدت على تنفيذ التوصيات : انتشار فرص التعليم والتأهيل فى مجال الإعلام فى كثير من المعاهد والجامعات فى الدول العربية مما شجع الفتيات على دخول معترك العمل الإعلامي ، وتوسع قطاع الإعلام والاتصال فى الدول العربية مما أوجد حاجة ماسة لمزيد من الكوادر البشرية ، والسياسات المستنيرة التى تتبعها بعض الدول العربية فى مجال مشاركة النساء فى الحياة العامة ، والحوافز المعنوية والمادية التى توفرها مهنة الإعلام للمرأة باعتبارها مهنة تحتاج للإبداع والابتكار . إلى جانب المبادرات التى تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية فى مجال المرأة والإعلام مثل منظمة المرأة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) ومركز الإعلاميات العربيات ، وغيرها . وكذلك الجهود التى تبذلها بعض وسائل الإعلام العربية الحكومية والخاصة فى سبيل تسليط الضوء على قضايا المرأة ودورها فى بناء المجتمع .

هذا وقد خرجت الورشة بعدد محدد من التوصيات تضمنت :

- تفعيل مشروع الجائزة التقديرية السنوية على مستوى الوطن العربى التى تمنح للأعمال الإعلامية التى تبرز دور المرأة العربية وإسهاماتها التاريخية والمعاصرة .
- إبراز أوضاع المرأة العربية تحت ظروف الاحتلال والنزاعات المسلحة من خلال إظهار مساهماتها النضالية فى فلسطين ومعاناتها الإنسانية فى العراق ولبنان ودارفور والجولان ، وإلقاء الضوء على أوضاع الأسيرات الفلسطينيات فى سجون الاحتلال .

- تبنى توجه عربى واضح المعالم ومحدد بأطر زمنية واضحة للبناء على الإنجازات التى تحققت فى المجتمعات العربية يقود فى النهاية لتحقيق أهداف واضحة تتمثل فى تقديم صورة متوازنة وإنسانية للمرأة فى المجتمع وتمكين المرأة من المشاركة فى العمل الإعلامي.

- ضرورة إدراج قضية المرأة والإعلام ضمن القضايا الوطنية التى تتم مناقشتها فى المجتمعات العربية بشكل منتظم من أجل رفع مستوى الوعى الاجتماعى والثقافى بهذه القضية باعتبار أن وسائل الإعلام تشكل ظاهرة لها تبعاتها الاجتماعية والثقافية الخطيرة فى المدى القصير والبعيد.

- تفعيل التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة لتوسيع قاعدة المشاركة فى الحياة العامة بشكل عام والقطاع الإعلامى بشكل خاص.

- على المؤسسات الإعلامية أن تحدث تحولات مهمة فى أساليب عملها وفى قيمها المهنية ومعايير التوظيف فيها بحيث تأخذ بعين الاعتبار تقديم صورة متوازنة وإنسانية للمرأة بعيدا عن الإسفاف والإثارة، ولا يتحقق هذا إلا من خلال تبنى مواثيق أخلاقية ومهنية تحظر الإساءة للمرأة وتشجع على مشاركتها فى العمل الإعلامى دون ضغوط أو مضايقات، وتحدد فى الوقت نفسه واجبات الإعلامية والصحفية نحو المجتمع، مع استثمار المبادرات والجهود التى أنجزت فى مجال تطوير مواثيق أخلاقية فى بعض البلدان العربية.

- توسيع نطاق التعليم والتدريب الإعلامى أمام المرأة فى المستويات القيادية والإدارية المختلفة وبخاصة فى المجالات المتخصصة المتعلقة باستخدام تقنيات المعلومات

واستخدام الانترنت كوسيلة إعلامية صاعدة فى العمل الإعلامى ، وممارسة العمل الإدارى فى المؤسسات الإعلامية .

- توفير مرصد إعلامى على المستويين القطرى والعربى يتولى توثيق الإنجازات التى حققتها المرأة فى القطاع الإعلامى ويتابع التطورات فى مجال التشريعات الخاصة بالمرأة ، ورصد الصور التى تقدم لها فى وسائل الإعلام ، ويصدر تقارير دورية بها .
- ضرورة صياغة ووضع آليات محددة لتنفيذ التوصيات السابقة على المستويين القطرى والعربى ، وتفعيل دور منظمة المرأة العربية فى متابعة تنفيذها .
- ضرورة التنسيق الفاعل بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التعليمية والتربوية فى المجتمعات العربية بما يسهم فى تفعيل دور هذه المؤسسات فى تنشئة الشباب .
- ضرورة إنتاج مجموعة من البرامج الإعلامية التى توجه إلى الآخر ، أو العالم الخارجي ، تبرز المشاريع التى قامت بها المرأة العربية وتظهر وجهها الحقيقى ومساهماتها فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الإعلاميات العربيات وتأهيلهن على الانخراط فى المؤسسات الإعلامية الدولية .

يذكر أن منظمة المرأة العربية تتبنى برنامج عمل باسم (برنامج الإعلام ودعم المرأة) تم فى إطاره عدد من الأنشطة التى تتوافق ومقررات منتدى أبو ظبى من حيث الأبعاد الاجتماعية والمهنة والفكرية لقضية المرأة والإعلام ، تتضمن هذه الأنشطة :

- عقد دورات وورش عمل ، منها ورشة عمل "المرأة والإعلام" بتنظيم مشترك بين المنظمة والاتحاد العام للصحفيين العرب فى القاهرة يومى 28 و29 مايو/ أيار 2005 ، حضرها أكثر من خمسين إعلاميا يمثلون ثمانية عشر دولة عربية ، تحاوروا حول قضية

صورة المرأة فى الإعلام والمشاكل المهنية التى تواجهها المرأة الإعلامية، وكذلك عقد "دورة توعوية للإعلاميين العرب" بأهمية وكيفية دمج منظور النوع فى أطروحاتهم الإعلامية، وذلك فى مملكة البحرين فى الفترة من 21 إلى 23 من شهر نوفمبر/ تشرين ثاني 2005 .

- تخصص المنظمة جائزة لأفضل عمل إعلامى عن المرأة العربية تتشكل من مركزين واحد فى مجال الإعلام المكتوب وواحد فى الإعلام المسموع والمرئى الالكتروني. ويعلن عن الجائزة مرة كل ثلاث سنوات، وكانت الدورة الأولى لهذه الجوائز عام 2006 ووزعت فى تونس فى أغسطس/ آب 2006 .

- تضع المنظمة على خطة عملها عامى 2007-2008 مشروع لإعداد استراتيجية إعلامية للمرأة العربية يشارك فيه خبراء فى المجال من الدول الأعضاء وتدعمه لجان فنية متخصصة على أن تعلن الاستراتيجية فى المؤتمر الثانى للمنظمة فى نوفمبر 2008 .

5 - ورشة عمل منتدى المرأة العربية والاقتصاد :

رأست هذه الجلسة معالى الوزيرة نوارة سعدية جعفر عضو المجلس التنفيذى لمنظمة المرأة عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وقت انعقاد المؤتمر والرئيسة الحالية للمجلس التنفيذى للمنظمة ، وتحدثت فيها الدكتورة عالية المهدى أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة . وكان مقرر الجلسة هو الدكتور فريد بشير من جامعة البحرين .

خرج منتدى المرأة والاقتصاد (الكويت ، 27 - 28 سبتمبر/ أيلول 2002) بثمان عشر توصية تركز فى مجملها على ما يلي :

- زيادة دخل المرأة من خلال الاهتمام بالتعليم الأساسى ومحو أمية المرأة عموماً ، والمرأة الريفية على وجه الخصوص ، وتوفير فرص التدريب المهنى والتقنى للمساعدة فى تنويع مصادر الدخل المتاحة للمرأة الريفية وزيادة وعيها الادخاري ، وتحسين استغلالها للموارد الطبيعية وحماية البيئة .
- دعم وتطوير القدرات الاستثمارية للمرأة من خلال مشروعات الأسر المنتجة ومنشآت الأعمال الصغيرة ، وتشجيع سيدات الأعمال وتذليل الصعاب المؤسسية والتشريعية التى قد تعيق نجاح أعمالهن . وكذلك حماية الوضع الاقتصادى للمرأة من التأثيرات السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة ، وتمكينها من الاستفادة من إيجابيات العولمة الاقتصادية .
- تطوير البنية التحتية التشريعية بما ضمن عدالة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة سواء فى مجال قوانين الأجور أو قانون التقاعد والمعاشات أو حقوق الملكية والاستثمار .

- الاهتمام بدور الإعلام فى تصحيح نظرة وقناعات المجتمع تجاه المكانة الاجتماعية للمرأة، وأهمية إفساح المجال لمشاركة المرأة فى الجهود التنموية، وإيجابية الدور الذى تلعبه منظمات المرأة فى دعم مساهمتها فى الاقتصاد.
- العمل على تطوير نظام الحسابات القومية بحيث يتم تصحيح النظام المعمول به حالياً لقياس الناتج المحلى الإجمالى ليضم قيمة الإنتاج المنزلى للمرأة أو القيمة المحسوبة لما تقوم به المرأة من أعمال غير مدفوعة الأجر.
- الطلب من منظمة المرأة العربية حال مباشرة أعمالها (لأن المنتدى عُقد عام 2002 قبل بدء عمل المنظمة فى مارس/ آذار 2003) القيام بعدة مهام تتضمن دعم المشاريع التى تساعد على تحسين مستوى معيشة المرأة العربية و خاصة الفلسطينية، ودعم مشاريع تنموية للمرأة العربية محدودة الدخل فى المناطق الريفية والبدوية والحضرية، وتفعيل دور المرأة فى التنمية الاقتصادية من خلال عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإنشاء قاعدة معلومات تتعلق بمشاركة المرأة العربية وتطويرها فى التنمية الشاملة.

وقد أوضحت الورقة التحليلية التى قدمت فى المؤتمر:

أنه قد تم تفعيل التوصيات بدرجات متفاوتة بين الدول العربية، فبعضها تم تفعيله بدرجة كبيرة؛ بمعنى أن عددًا أكبر من الدول العربية قد تبناه ونفذه، وبعضها تم تفعيله بدرجة متوسطة وبعضها بدرجة ضعيفة أو ضعيفة جدًا.

- **أما التوصيات التى فعلها العدد الأكبر من الدول العربية فكانت :**

- محو أمية النساء وتكثيف الاهتمام بالتعليم الأساسى للإناث.

- التوسع فى برامج المشروعات الصغيرة وبرامج الأسر المنتجة لصالح المرأة العربية من خلال توفير مختلف أشكال الدعم الفنى وتطوير حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية.

وأوضحت الورقة أنه رغم تبنى عدد كبير من الدول لهاتين التوصيتين، فإنه مازال هناك عدة تحديات تعوق تفعيلهما بالشكل الأمثل ، من ذلك عدم إقبال الأفراد الأميين على برامج محو الأمية، وعدم توافر البيانات الخاصة بالأميين، وانخفاض معدلات الالتحاق الصافى بالتعليم الابتدائى للطالبات عن الطلبة، وعدم إقبال الإناث فى المناطق الريفية على الالتحاق ببرامج محو الأمية. كذلك ففيما يتعلق بدعم المشروعات الصغيرة للمرأة ، ما زال هناك تحد أساسى يتمثل فى صعوبة الإجراءات البيروقراطية التى من شأنها أن تعوق عملية منح القروض وتنفيذ المشروعات الصغيرة، فضلا عن ضعف التمويل.

- **والتوصيات التى تم تفعيلها بدرجة متوسطة تشمل سبع توصيات، هي:**

- الحد من تضرر المرأة من النتائج السلبية لسياسات التكيف الهيكلى والخصخصة وتطوير شبكات الأمن الاجتماعى وتحقيق المساواة فى التمتع بالحقوق.

- تعزيز آلية لإزالة الفجوة ما بين النص والتطبيق فى القوانين بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة فى الفرص الاقتصادية.

- التوسع فى إنشاء مراكز التدريب المهنى والتقنى للنساء.

- ترسيخ المفهوم المعاصر للمواطنة وأكد على ضرورة تمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص.

- التأكيد على أهمية دور المرأة الريفية والبدوية فى إدارة الموارد الطبيعية وتوفير فرص العمل لها خارج المزارع من خلال الأنشطة التقليدية وغير الرسمية.

- أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدنى و خاصة النسوية منها فى دعم الدور الاقتصادى للمرأة و مشاركتها الفعالة فى التنمية الاقتصادية .

- توظيف الإعلام لتغيير نظرة المجتمع العربى تجاه عمل المرأة فى المجالات غير التقليدية وتثمين مساهمة المرأة فى التنمية الاقتصادية .

وكانت أهم التحديات التى واجهت تفعيل هذه الفئة من التوصيات :

تراجع نسب العمالة بين النساء على أثر الأخذ بسياسة الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام التى كانت أكبر المؤسسات تشغيلاً للنساء، وعزوف القطاع الخاص عن تشغيل الإناث، وارتفاع نسبة الأمية الأبجدية والثقافية والتكنولوجية بين الإناث، وافتقاد المرأة للوعى بحقوقها القانونية، وقصور التشريعات والقوانين ذات العلاقة بمفهوم الحماية وشبكات الأمان الاجتماعى (قانون التأمينات الاجتماعية - قانون العمل - قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة)، وصعوبة حصول الفتيات والنساء فى كل المناطق على البرامج التدريبية، أو التسرب من برامج التدريب بسبب ظروف النساء المتعلقة بساعات العمل الطويلة وظروف بيئة العمل ذاته. وضعف مساهمة القطاع الخاص فى قطاع التدريب المهني. هذا إلى جانب منظومة القيم والموروثات الثقافية السلبية التى تكرس أدواراً نمطية لكل من الرجل والمرأة.

- **أما التوصيات التى تم تفعيلها بدرجة ضعيفة،** فتشمل خمس توصيات و هى كما يلى :

- التعامل الواعى مع ظاهرة العولمة وتمكين المرأة العربية من الاستفادة القصوى من إيجابيتها ومواجهة تحدياتها.

- التشجيع المستمر لسيدات الأعمال العربيات للإسهام المتزايد فى النشاط الاقتصادي .

- تكثيف تبادل الخبرات النسائية العربية فى المجال الاقتصادي .

- دعم إمكانيات التسويق والترويج ضمانا لتطوير القدرات الإنتاجية التى تنهض بها المرأة فى كافة البلدان العربية .

- التصدى لظاهرة التقاعد المبكر للمرأة فى بعض الدول العربية .

- دور المرأة فى ترشيد الاستهلاك واستخدام الموارد وترسيخ قيم الادخار للارتقاء بمعدلات الاستثمار والتنمية الاقتصادية .

● وأخيرًا اعتبرت الورقة أن التوصية المتعلقة بالتقدير الحقيقى لما تساهم به المرأة العربية فى الناتج القومى من التوصيات ذات التفعيل الضعيف جدًا ، ومثلها تلك الموجهة لمنظمة المرأة العربية* .

● هذا فيما لم تنفذ التوصية المتعلقة بمقاطعة البضائع الإسرائيلية .

أما أهم التوصيات التى خلصت إليها الورشة فكانت كالتالي :

● توفير الحوافز المالية والاجتماعية لتمكين النساء من الانخراط فى برامج محو الأمية والتدريب المهنى والتقني . والعمل على توعية المرأة بحقوقها فى ممارسة العمل الاقتصادى ومشاركة المرأة فى موقع اتخاذ القرار فى المجالات الاقتصادية والسياسية .

* نعيد التذكير بأن اهتمام الأوراق التحليلية انصب على دراسة إنجاز الدول العربية تجاه تنفيذ توصيات المنتديات ، ولم تتطرق إلى إنجاز كل من منظمة المرأة العربية أو جامعة الدول العربية .

- تشجيع زيادة عدد البنوك المتخصصة فى تمويل المشاريع الصغيرة وتسهيل وتبسيط إجراءات حصول المشروعات المستوفية للشروط على التمويل اللازم فى الوقت المناسب .

- تشجيع القطاع الخاص على تشغيل الإناث ، من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات ، تشمل سن التشريعات الملزمة لأصحاب الأعمال بتشغيل الإناث ، والدعم التشجيعى لأجور الإناث العاملات ، والعمل على إزكاء روح المسؤولية الاجتماعية لدى رجال الأعمال ليقدموا طوعاً على تشغيل الإناث .

- تبنى استراتيجية إعلامية تهدف إلى تصحيح رؤية المجتمع لأهمية دور المرأة فى الاقتصاد ، من خلال إعداد وتبادل مواد إعلامية متنوعة يتم بثها عن طريق وسائل الإعلام الرسمية والخاصة فى جميع أقطار المنظمة .

- العمل على توفير الدعم المالى والفنى للأقطار لتقوم بتصحيح قياس الناتج القومى ونشر البيانات الحقيقية لمساهمة المرأة فى الناتج القومي .

- تصميم إطار موحد (Format) لعرض أو كتابة التقارير القطرية وكذلك إعداد جداول موحدة لتجميع البيانات الإحصائية القطرية . حتى يسهل التقويم المستمر لكل البرامج الاقتصادية خلال مراحل تنفيذها ، لمعالجة أى انحرافات عن المسار المستهدف .

- توسيع شبكات الأمان الاجتماعى فى الدول العربية كأداة أساسية ورئيسة لحماية المرأة الأقل تمكيناً . وتوفير الخدمات المساندة للمرأة بما يمكنها من التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية والوظيفية .

- تشجيع النساء على تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة قابلة للتطوير والنمو ، كى

تسهم فى خلق فرص العمل للنساء. وتطوير القدرات التنافسية لسيدات الأعمال، بما يسهم فى توسيع المشاركة الفاعلة للمرأة فى مواقع اتخاذ القرار فى المجالات الاقتصادية والسياسية.

- دعوة الحكومات للمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية.
- ضرورة إعداد المرأة قبل دخولها إلى سوق العمل فى ميدان القيادة ، والاهتمام بإزكاء فكرة مبادرة العمل الحر فى مراحل التعليم المختلفة.
- تشجيع المرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية والبدوية بصفة خاصة، على دخول مجالات الإنتاج غير التقليدي. والاعتناء بالمنتجات اليدوية التراثية والنهوض بهذا القطاع من خلال الارتقاء بجودة المنتجات، وإنشاء بيوت التجارة لترويج وتسويق هذه المنتجات محلياً وخارجياً.
- تسليط الضوء على التجارب الناجحة فى الدول العربية، ورصد جائزة سنوية لأفضل مؤسسة نسائية تعتمد إستراتيجية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية.

يذكر أن منظمة المرأة العربية رغم حداثة عهدها لكنها بدأت فى تفعيل توصيات منتدى الكويت حيث :

- تم التمهيد لتبنى مشروعات محددة تساعد على تحسين مستوى معيشة المرأة العربية كما هو منصوص عليه فى توصيات منتدى المرأة والاقتصاد، وتمثل هذا الجهد التمهيدى فى مشروع الدراسات المسحية للمشروعات والبرامج الموجهة للمرأة فى مجال الاقتصاد فى الدول الأعضاء (وهو جزء من مشروع مسحى موسع يشمل جميع

مجالات عمل المنظمة السبع)، وهو مشروع ستوفر نتائجه صورة واضحة عن واقع المشروعات القائمة والمطلوب عمله مستقبلا، ويتم بناء عليه ترشيح مجموعة مشروعات ذات أولوية تشرع المنظمة فى تنفيذها فى الدول الأعضاء.

- ينتظر أن تتوفر بيانات دقيقة عن تفاصيل الواقع الاقتصادى للمرأة العربية شاملا إحصاءات عن عمالتها وملكيتها وغير ذلك فى إطار مشروع قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية الذى تتبناه المنظمة ويجمع بيانات إحصائية وفق معايير محددة عن المرأة العربية فى الدول الأعضاء فى سائر المجالات محل اهتمام المنظمة.

❊ ❊ ❊

6 - ورشة عمل منتدى امرأة وتربية - وطن وتنمية :

رأست هذه الورشة سعادة الدكتورة بشرى كنفانى عضو المجلس التنفيذى عن الجمهورية السورية ، وتحدث فيها الأستاذ الدكتور أنطون رحمة الأستاذ بكلية التربية بجامعة دمشق . وكانت مقررة الجلسة هى الدكتورة أمانى الشيراوى من جامعة البحرين .

وقد تضمنت توصيات منتدى امرأة وتربية - وطن وتنمية (دمشق 2 -3 فبراير/ شباط 2003) ما يلى :

1- رفع نسب التحاق الإناث بالتعليم النظامى وتوفير وتيسير أشكال التعليم غير النظامي .

2 - مضاعفة الجهود فى مجال مكافحة الأمية بمختلف صورها .

3 - المراجعة المستمرة للمناهج بغية تطويرها لمواكبة مستجدات العصر .

4 - دعوة جامعة الدول العربية إلى وضع استراتيجية عربية للنهوض بواقع المرأة العربية .

5 - وضع استراتيجيات وخطط عمل قطرية لتأهيل المرأة لدمجها فى عمليات التنمية .

6 - تعزيز دور المرشدين النفسيين والاجتماعيين فى المدارس .

7 - دعوة المنظمات النسائية المختلفة إلى الاطلاع بدور فاعل فى العملية التربوية بالتنسيق مع الأسر والمؤسسات التربوية الأخرى .

8 - الاهتمام بالمرأة الريفية و الأمية والمعوقة عبر خدمات إرشادية وتربوية واجتماعيه .

9 - تعزيز الثقافة السياسية للنساء ومنحهن الحقوق الكاملة للمشاركة فى التشريعات الوطنية وتزويدهن بمختلف الآليات والإمكانات التى تعزز حضورهن فى الميدان السياسي .

10 - دعوة جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة إلى العمل على وضع قاعدة للبيانات الإحصائية تعكس تطور واقع المرأة فى المجالات المختلفة .

11 - دعوة الجهات المعنية فى الدول العربية إلى تكريم النساء المتميزات فى مختلف مجالات التنمية وترسيخ هذا النهج على المستوى القومي .

12 - العمل على تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ التوصيات التى توصل إليها هذا المنتدى .

وتضمنت الورقة التحليلية ما يلي :

- تقوم جميع الدول بنشر التعليم الابتدائى والأساسى للذكور والإناث بغض النظر عن التوصية . وتتجاوز معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائى 95٪ فى معظم الدول ، وتقترب من معدلات التحاق الذكور فى التعليم الأساسى والثانوي ، وتزيد عنها فى التعليم العالي .
- جهود مكافحة الأمية قائمة فى جميع الدول منذ سنوات ، لكنها لم تحقق إنجازات كبيرة رغم المساعى الكثيرة . فأعداد الأميات ما تزال فى ازدياد وإن كانت نسبتهن إلى مجموع النساء فى تناقص مستمر . والحكم الدقيق فى هذا المجال غير متيسر ، حيث لا توجد بيانات إحصائية دقيقة ومتوافرة أو مذكورة فى التقارير .
- هناك ضرورة ملحة لمتابعة جهود تعليم الأميات وزيادتها وإشراك عدة جهات فيها واستخدام التوعية والحوافز وتطوير برامج التعليم وإدخال التدريب على المهارات

الحياتية وسد منابع الأمية والحيلولة دون التسرب وإبقاء تعليم الأميات أولوية ثقافية وتنموية .

- تستخدم الدول أساليب متشابهة فى تعليم الأميات ، فهى تضيف إلى تعليم القراءة والكتابة والحساب بعض التدريبات على الحرف المحلية وأعمال الزراعة .
- جميع الدول لديها اهتمام بالمناهج وإصلاحها وقد تناول الإصلاح فى معظمها إدخال المعلوماتية والكومبيوتر وبعض الدول أدخلت التربية البيئية والسكانية وبعضها أدخل ثقافة السلام وحقوق الإنسان ، وركز بعضها على التعليم الالكتروني ، وأحدث بعضها مدارس افتراضية ، ورغم أهمية هذه العناصر لكنها ما زالت غير كافية لجعل المناهج تلبى متطلبات الحياة المعاصرة .
- ثمة عوائق حادة فى تطوير المناهج كالاختلاف بين المختصين وسعى كل منهم للإكثار من الحصص التدريسية لمواد اختصاصه ، والتباين بين اتجاهات الأصوليين ودعاة التحديث ، والتقوقع على الذات دون الاطلاع ودون الانفتاح على المستجدات العالمية ، وانعدام البحوث حول الحاجات التعليمية للحياة المعاصرة . وعدم التفكير بمدرسة الغد ووضع استراتيجية الوصول إليها .
- مما يساعد على تطوير المناهج أن يتوفر للعاملين فى مجال التطوير نماذج من المناهج التى تطبقها الدول المتقدمة والنامية . حتى يطلعوا عليها ويفيدوا منها ، ومن المناسب أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم أو إحدى وزارات التربية العربية بجمع عدد من المناهج وترجمتها إلى اللغة العربية وتوزيعها على الدول العربية للإفادة منها .

- لم تكشف التقارير القطرية عما إذا تم وضع استراتيجيات وخطط عمل قطرية لتأهيل المرأة أم لا ، وعما إذا كانت هناك جهود قائمة فى هذا المجال ، لكن الأنشطة والجهود التى ذكرتها التقارير حول تأهيل المرأة وتدريبها المهنى تؤشر على الاهتمام بتأهيل المرأة لدخول عالم العمل والإنتاج والإسهام فى التنمية .

- أدوار المرشدين النفسيين والاجتماعيين والتربويين فى المدارس ما تزال محدودة ، وتجارب الدول متشابهة فى هذا الصدد . ويقترح أن تفيد الدول التى لم تخض بعد تجربة تعيين مرشدين نفسيين وتربويين واجتماعيين فى المدارس من تجارب الدول التى خاضت التجربة ، وأن يتم الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة فى مجال التوصية ، وأن يوفد إليها عدد من المرشدين للاطلاع على الأساليب المتطورة لعمليات الإرشاد .

- رغم أن كل الدول محل الدراسة فيها منظمات نسائية تقوم بمهمات تربوية خاصة بالمرأة كتعليم الأميات وتدريبهن على حرفة يدوية وتثقيفهن ، كما تسهم فى الأنشطة التربوية مع وزارة التربية أو سواها ، فلم تتضمن الأوراق القطرية تفصيلا فيما يتعلق بدعوة المنظمات النسائية إلى الاطلاع بدور فاعل فى العملية التربوية .

- هناك اهتمام بالمرأة الريفية و الأمية و المعوقة يتمثل فى برامج للتوجيه المهنى وقوافل ثقافية للمناطق الريفية والنائية ، فضلا عن إنشاء مدارس فى الأرياف وتعليم الأميات ، لكنها جهود مبعثرة وغير كافية .

- فيما يتعلق بتعزيز التثقيف السياسى للنساء ، فلم يتم الإشارة إليه فى بعض التقارير القطرية ، ويتضح من التقارير التى تناولته أن الجهود فى هذا المضمار قد اقتصرت على جوانب دون أخرى فى عملية التثقيف السياسي ، فمن التقارير القطرية ما اقتصر على

وصف التثقيف السياسى للراغبات فى العمل البرلمانى والسياسى فحسب . وذكرت تقارير أن الدولة خصصت مقاعد للنساء فى المجالس البلدية والنيابية والحزبية ، واكتفت أخرى بذكر تأكيد الدستور والدولة على المساواة فى الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة .

- فيما يتعلق بتكريم السيدات المتميزات ، تحظى المرأة فى الدول العربية بتكريم سنوى أو بجوائز استناداً إلى تميزها بمجال معين فى الإنتاج أو الدراسة أو إقامة المشروعات ، ولم يتم توجيه أية جهود إضافية نحو تفعيل التوصية .
- فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بالعمل على تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ توصيات المنتدى فلم تتناولها غالبية التقارير القطرية ، وتجدر الإشارة إلى أن الإنجازات التى ذكرت فى التقارير قد شرع فى الكثير منها قبل إصدار التوصيات وتوزيعها ، وكانت استمراراً لاتجاهات تنموية سابقة . ولم تبين التقارير الآليات التى استخدمت فى كل دولة لتفعيل التوصية .
- بشكل عام كانت التوصيات التى حازت على اهتمام أكبر عدد من الدول هى التوصيات الأولى والثانية والثالثة ، أى التوصيات الخاصة بزيادة معدلات التحاق الإناث بالتعليم ومكافحة أميتهن وتطوير المناهج . حيث اهتمت بتنفيذها 12 دولة من 14 دولة ، فيما كان تنفيذ بقية التوصيات موضع اهتمام عدد أقل من الدول يتراوح بين عشر دول ودولة واحدة . وحوالى نصف عدد التوصيات لم يحظ بالتنفيذ الفعلى من نصف عدد الدول المشاركة على الأكثر .
- ما زالت التحديات القائمة فى مجال المرأة والتعليم تتضمن تحدى التقاليد التى حالت

دون التحاق النساء بدورات تعليم الأميات والتى تحتاج إلى توعية نشيطة ومستمرة للتخلص منها . وهناك تحدى النظرة التقليدية للفتاة والمرأة التى ما تزال منتشرة ولا سيما فى الأرياف والتى تحتاج إلى جهود كبيرة فى التوعية وفى المواجهة ، وهناك الفقر وحاجة الفتاة للعمل الذى يقف حائلاً دون متابعتها الدراسة والذى عولج فى بعض الدول بتقديم المساعدات المادية للملتحقات بدورات تعليم الأميات ، وبإدخال التدريب المهنى الذى يؤهل الفتاة لعمل زراعى أو حرفي ، وهناك معوقات تمكين المرأة والتى كان التعليم والتأهيل أسلوباً مفيداً لمواجهتها .

وأهم ما تضمنته توصيات ورشة العمل :

- دعوة المسئولين عن تنفيذ توصيات منتدى دمشق إلى متابعة تنفيذها توصلاً إلى إتمام تنفيذ ما بدء بتنفيذه والى تنفيذ التوصيات التى لم تنفذ بعد .
- دعوة الدول العربية إلى الإفادة من الدراسات التى قدمت فى المؤتمر بعقد ورش عمل فى كل دولة لتدارسها وتقويم أوضاعها بالمقارنة مع أوضاع الدول العربية الأخرى ، ووضع الخطط والبرامج التى توصل المرأة إلى مستوى متقدم فى مجالات التربية والإعلام والاقتصاد والسياسة والعلوم والتكنولوجيا والحقوق الشخصية والاجتماعية .
- تحفيز هيئات المجتمع المدنى ولاسيما النسائية منها لتقوم بمهمات أكثر اتساعاً وفاعلية فى تعليم المرأة وتوعيتها .
- تفعيل تواصل الهيئات والمنظمات والمؤسسات النسائية مع الجهات الحكومية والعامة والخاصة بحيث تتبنى هذه الجهات قضايا المرأة وتقوم بالجهود الكافية لدعمها .

- إعطاء أولوية لحملات التوعية ومواجهة التحديات وإزالة العوائق التى تحد من تمكين المرأة وتقدمها ومن تنفيذ توصيات الأنشطة التى تتعلق بحقوق المرأة وتقدمها .
- إجراء دراسات ميدانية عن العوائق التى تواجه تمكين المرأة فى مجال التعليم وسواه من المجالات وعن الأساليب والوسائل التى استخدمت لتذليلها توصلا إلى رصد هذه العوائق وتحديد الأساليب والوسائل الفعالة فى تذليلها .
- إقامة التقارب ما أمكن بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية وسوق العمل .
- إبراز التباين بين التعليم العام والتعليم الخاص والتأكيد على توضيح تأثيره على عملية التنمية .
- تضمين المناهج الدراسية بعض المعارف والمهارات النفسية والحياتية مثل : القيادة ، القيم التربوية ، مهارات التواصل ، القدرة على اتخاذ القرار .
- وضع آليات محددة واضحة لاستخدامها فى تنفيذ توصيات المنتديات . .
- التأكيد على جودة التعليم .
- التأكيد على دور الإرشاد النفسى فى المجال التربوي .
- دعوة منظمة المرأة العربية إلى تطوير آليات لتنفيذ التوصيات مع تحديد هذه الآليات وبرمجتها وإعداد دليل بها يوزع على المسئولين عن التنفيذ .

يذكر أن مجال التربية أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة لمنظمة المرأة العربية والمنظمة تتبنى أكثر من نشاط ينطوى على تفعيل توصيات المنتدى :

- التعليم هو أحد المجالات التى يغطيها برنامج مسح المشروعات والبرامج الموجهة للمرأة فى الدول الأعضاء والسابق الإشارة إليه .

- فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بدعوة جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة إلى العمل على وضع قاعدة للبيانات الإحصائية تعكس تطور واقع المرأة فى المجالات المختلفة ، تتبنى المنظمة مشروع قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية ويتمثل فى إعداد خريطة معلومات الكترونية قائمة على مؤشرات محددة قابلة للقياس توضح وضع المرأة فى مجالات التعليم والصحة والبيئة والإعلام والاقتصاد والاجتماع والسياسة والتشريع فى الدول الأعضاء .

- قامت منظمة المرأة العربية وضمن فعاليات مؤتمرها الأول بتكريم عدد من السيدات العربيات البارزات فى مجالات شتى الأمر الذى يتماشى مع التوصية الحادية عشر من توصيات منتدى دمشق .

7 - ورشة عمل منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة

رأس هذه الجلسة سعادة الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان عضو المجلس التنفيذى بالمنظمة وتحدث فيها الأستاذ غسان مخيبر النائب فى البرلمان اللبناني . وكان مقرر الجلسة هو الدكتور صالح غثيث من جامعة البحرين .

وكان منتدى المرأة والنزاعات المسلحة (بيروت ، 7 – 9 مارس/ آذار 2004) قد انتهى إلى عدد كبير من التوصيات موزعة على توصيات فى المجال الوطنى والعربي ، وأخرى فى المجال الدولي .

- أما المجال الوطنى والعربى فقد تضمن دعوة الحكومات العربية بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدنى لوضع البرامج الخاصة برفع الوعى الاجتماعى حول الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة والاحتلال تجاه المرأة والطفل ، ومبادرة الحكومات العربية بتضمين البرامج الخاصة بتدريب العسكريين وقوى الأمن والدفاع المدنى مباديء حماية المرأة التى نصت عليها الاتفاقات الدولية ، ودعوة الدول العربية لتقديم مرشحات للامين العام للأمم المتحدة لتعيينهن كممثلات ومبعوثات للقيام بالساعى الحميدة باسمه ، ودعوة الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى الوطنية والدولية إلى إعداد برامج لدعم المرأة العربية ذات الاحتياجات الخاصة والناشئة عن الاحتلال والنزاعات المسلحة ، وتعزيز دور المرأة العربية فى مواجهة النزاعات على أراضيها ، ومطالبة وسائل الإعلام بإبراز الدور الذى تضطلع به النساء فى ظل النزاعات المسلحة ، ودعوة منظمة المرأة العربية إلى العمل على وضع قاعدة بيانات ودراسات إحصائية وتحليلية عن واقع النساء العربيات ضحايا الاحتلال وكذلك دعوة المنظمة بالتعاون مع المؤسسات

الشبابية العربية لإنشاء برامج موجهة للشباب تعمل على ترسيخ مفاهيم المواطنة وحماية الوطن ومفاهيم العدالة والسلام ، وكذلك تأسيس شبكة عربية تابعة للمنظمة لتأهيل وتدريب العناصر النسائية للمشاركة فى مجموعات الضغط المتوجهة إلى المجتمع الدولى والمؤسسات الدولية .

- وتضمنت التوصيات فى المجال الدولي ، دعوة المجتمع الدولى والمنظمات الدولية إلى تطبيق القانون الدولى وبخاصة القانون الدولى الإنسانى ، ودعوة المنظمات الدولية الحكومية والأهلية إلى الاضطلاع بدور فعال فى حماية النساء فى النزاعات المسلحة ، ومطالبة المجتمع الدولى بضمان وتأمين عودة كافة اللاجئين والنازحين والمهجرين من جراء النزاعات المسلحة إلى ديارهم ، ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية العربية إلى العمل على إعداد دراسات ميدانية إحصائية وتحليلية حول آثار الاحتلال والنزاعات المسلحة على أوضاع المرأة العربية ، ودعوة المجتمع الدولى ومنظمات المجتمع المدنى إلى التشدد فى مطالبة الاحتلال وأطراف النزاع المسلح باحترام القانون الدولى فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات ، وتنظيم حركة عربية ودولية بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان للضغط على قوى الاحتلال للإفراج عن المعتقلين والأسرى والسجناء من النساء والرجال العرب . ودعوة المجتمع الدولى للضغط على إسرائيل لإزالة جدار الفصل العنصري ، وكذلك الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والضغط على إسرائيل لتوقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وأخيرا دعوة المجتمع الدولى إلى المساعدة فى إزالة الألغام المزروعة فى الأراضى العربية .

وقد أشارت الورقة إلى النتائج التالية فى ضوء تحليل الأوراق القطرية :

- فى ضوء ما أكدته توصيات منتدى بيروت عن أهمية الشراكة بين المؤسسات الرسمية والمدنية لتنفيذ ما تضمنته هذه التوصيات فقد أوضحت التقارير القطرية وجود أنماط من الشراكة بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني . تتمثل فى مبادرات من السيدات الأول فى بعض الدول اللائى أطلقن مبادرات بهيئات وطنية مختلطة ؛ وتتمثل كذلك فى إنشاء مؤسسات مستقلة مختلطة من القطاعين العام والخاص .

- وأبرزت التقارير الوطنية أهمية الدور الذى تلعبه هيئات المجتمع المدنى والأهلي ، خاصة الجمعيات النسائية منه ، فى جميع المجالات التى تتعلق بتنفيذ التوصيات ، وكذلك فى الضغط على الجهات الرسمية من أجل حسن تنفيذها ، وفى مجالات إضافية مختلفة مثل الوقاية من النزاعات والإنذار المبكر عنها . لكن يبقى أن فعالية المجتمع المدنى مرهونة بتعزيز استقلالية الجمعيات وإمكانياتها المادية والبشرية ، خاصة حين تعمل هذه الهيئات فى مجالات يكون فيها فى تمايز عن سياسات الحكومات الوطنية المعنية أو فى مواجهة مع الاحتلال أو القمع ، مما يوجب التدخل والمساعدة على تعزيز استقلاليتها ونشاطاتها وحمايتها وحماية نشاطها .

- تمكنت الجهات الوطنية المعنية بالتوصيات ، الرسمية والمدنية ، من تحقيق تقدم فى عدد متواضع من التوصيات التى صدرت عن منتدى بيروت ، خاصة فى مجالات المساعدات المباشرة لضحايا النزاعات المسلحة ، والمصادقة على ابرز المعاهدات الدولية ، وبث ونشر المعلومات المتعلقة بهذه المعايير الدولية ، وتوعية النساء بشأنها ، وطورت برامج خاصة وفاعلة بشأن نزع الألغام . لكن هذه الجهات لم تتمكن بالقدر الكافى من

تحقيق تقدم بشأن جميع ما تضمنته هذه التوصيات التى بقى العديد منها غير واضح المعالم، خاصة بالنسبة للتوصيات على المستوى الدولي. ذلك ما يمكن تبريره جزئيا بالقول أن إيجاد الحلول النهائية لتأثير النزاعات المسلحة على المرأة العربية، ولا يمكن معالجته بشكل فعال إلا من خلال إنهاء هذه النزاعات.

- أشارت التقارير الوطنية إلى مجموعة بعينها من المعوقات تمثل تحديا لتنفيذ جميع التوصيات، تتمثل هذه المعوقات أساسًا فى استمرار الاحتلال الإسرائيلى لكل من الأراضى الفلسطينية واللبنانية والسورية واستمرار الانتهاكات التى تتعرض لها النساء بشكل يومي، والحصار المفروض على الشعب الفلسطينى وحكومته الحالية، وتردى الأوضاع الاقتصادية مما يهدد برامج تأهيل النساء واستمرارها، وجمود العملية السلمية وغياب أفق العودة إلى طاولة المفاوضات فى المنظور القريب، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية واستكمال بناء جدار الضم العنصرى رغم عدم قانونيته. وكذلك استمرار باقى النزاعات المسلحة، لا سيما فى العراق وقطاع دارفور فى السودان. كما أشارت الأوراق إلى القصور المالى فى تلبية كل الاحتياجات.

- **وبالنسبة إلى كيفية التعامل مع هذه التحديات، أكدت التقارير انه** لا يوجد الكثير مما يمكن عمله فى مواجهة التحديات السياسية التى يواجهها وطن بأكمله وليس نسائه فقط، ولكن وضمن الإمكانات المتوفرة، هناك مبادرات تقوم بتنفيذها السلطات الرسمية والمؤسسات النسوية ومؤسسات السلطات الوطنية لمساعدة النساء وتأهيلهن فى جميع المعالجات المتاحة.

- فيما يتعلق بالتوصية الداعية إلى إزالة الألغام، بينت التقارير وجود برامج رائدة

لنزع الألغام فى بعض الدول ، أما بالنسبة للتخلص من أسلحة الدمار الشامل ، فقد أولى عدد ضئيل من الدول العربية هذه التوصية الأهمية التى تستحق .

- ما زالت قضية الأسرى والمعتقلين العرب من الرجال والنساء لا تنال الاهتمام الكافى عربيًا رغم عمليات الاعتقال والأسر اليومى سواء فى العراق ، أو فى فلسطين ولبنان على يد السلطات الإسرائيلية . كذلك عكست التقارير ضعفًا فى الاهتمام بملف قضايا اللجوء والنزوح والتهجير القسرى على أهميته .

- وفيما يتعلق بالدعوة إلى حمل الأطراف فى أى نزاع مسلح على الالتزام بقرارات المجتمع الدولي ، فقد ساهمت جميع الدول العربية ، ضمن السياسات الداخلية ومن خلال المبادرات الدبلوماسية والدولية ، فى الضغط على إسرائيل من أجل وقف اعتداءاتها واحتلالها المستمر للأراضى العربية ، خاصة فى فلسطين ولبنان وسوريا . وإن غاب تفعيل هذه التوصية عن النزاعات التى تقع ضمن دولة عربية (مثلا : فى العراق وفى إقليم دارفور فى السودان) .

- **وفيما يتعلق بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، فقد صادقت** جميع الدول التى شملتها الدراسات على أهم المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وبالقانون الدولى الإنسانى وكذا على أبرز الآليات الدولية والإقليمية الرامية إلى القضاء على كافة أوجه التمييز ضد النساء . لكن معظم الدول العربية لم تصادق بعد على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية .

- **فيما يتعلق بمطالبة الاحتلال وأطراف النزاع المسلح باحترام القانون الدولي ،** فقد برزت بعض النشاطات فى هذا الإطار فى لبنان من حيث العمل على توثيق جرائم

الحرب الإسرائيلية تمهيدا لمقاضاتها ومقاضاة مسئولين سياسيين وعسكريين فيها بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية أمام المحاكم الدولية أو الوطنية الأجنبية ذات الاختصاص .

- **وفيما يتعلق بتطبيق** التوصية الخاصة بالضغط على إسرائيل لإزالة جدار الفصل العنصري ، أوضحت الورقة التحليلية أن الدول العربية فيما عدا جهود محدودة ، لم تقم بالنشاط الكافى لاستثمار الرأى الاستشارى الصادر عن محكمة العدل الدولية ، فضلاً عن نشر هذا الرأى الاستشارى وإبراز مضمونه وأهميته .

- **فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بإشراك المرأة فى الدبلوماسية والسياسة ، أوضحت التقارير تقدم وضع المشاركة السياسية للمرأة ، وذلك دون المشاركة الدبلوماسية ، ولم تتناول التقارير** مسألة مشاركة المرأة ضمن منظومة الأمم المتحدة إلا تقرير البحرين التى تمكنت من الحصول على رئاسة الجمعية العامة لدورة عام 2005 / 2006 .

وقد خلصت ورشة العمل إلى بلورة التوصيات التاليـة :

أولا : اقتراحات بشأن الأوضاع الراهنة :

1 . التنديد بالمجازر المريعة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولى من قبل إسرائيل بحق المدنيين ، لاسيـمـا النسـاء ، فى كل فلسطين ولبنان والإشـادة بما قـامت به النسـاء العربيات فى بيت حانون من التصدى لجنود الاحتلال الإسرائيلي .

2 . التنديد بالمجازر المريعة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولى فى العراق وفى منطقة دارفور فى السودان .

ثانيا : اقتراحات لوضع أولويات مرحلية عربية عامة بالنسبة لتنفيذ التوصيات الأكثر إلحاحا:

1 . دعوة السلطات الرسمية العربية الوطنية والإقليمية والمؤسسات الدولية وهيئات المجتمع المدنى العربية والدولية إلى بلورة الإرادة السياسية الواضحة وتطوير البرامج وفق الأولويات التى تضعها ، من أجل تنفيذ توصيات منتدى بيروت وتجاوز المعوقات المختلفة التى تحول دون تنفيذها والعمل على وضع قاعدة أساسية للتنسيق بين منظمة المرأة العربية والبرلمان العربى الانتقالى لما لذلك من أثر لتحقيق أهداف النهوض لواقع المرأة .

2 . تطوير ودعم الأعمال المؤدية إلى مكافحة الإفلات من العقاب نتيجة المخالفات الجسيمة للقانون الدولى الإنساني ، لاسيما من قبل إسرائيل فى كل من فلسطين ولبنان ، عبر توثيق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتحقيق فيها من قبل الهيئات الدولية المختصة ، وإحالتها للمحاكمة الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية وأمام المحاكم الوطنية التى يمكن أن تتمتع بالأخصاص .

3 . دعوة الدول العربية للمصادقة على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية .

4 . المطالبة بسرعة الإفراج عن المعتقلين والمعتقلات والسجناء والسجينات العرب وإطلاق حملة من أجل تحقيق ذلك مبادرة سوزان مبارك للسلام .

5 . دعم الجهود المؤدية إلى حل قضية المفقودين حيثما كانوا والمطالبة بالإفصاح عن حقيقة مصيرهم وإطلاق سراح الأحياء منهم وإعادة رفاة من قضى إلى ذويه .

6 . تبادل الخبرات فى مجال نزع الألغام .

7 . دعوة منظمة المرأة العربية إلى توضيح المسؤوليات وإيجاد الآليات المناسبة الواضحة لتفعيل دور المنظمات الدولية وجامعة الدول العربية . وفى هذا الإطار تشجيع التعاون بين منظمة المرأة العربية وحركة سوزان مبارك الدولية للسلام .

8 . دعوة منظمة المرأة العربية إلى وضع الآليات اللازمة فى كيفية حماية المرأة العربية فى ظل الاحتلال والنزاعات المسلحة فى إطار شراكات مع المنظمات الخارجية الدولية الإقليمية سواء الحكومية أو غير الحكومية إضافة إلى المجتمع المدني .

ثالثا : اقتراحات لتطوير توصيات منتدى بيروت على ضوء التقارير المقدمة :

1 . العمل على تنظيم حيازة الأسلحة الفردية المنتشرة انتشارا واسعا فى الدول التى شهدت أو تشهد نزاعات مسلحة داخلية للحد من انتشارها انتشاراً عشوائياً .

2 . العمل على استصدار قرار دولى يحرم استعمال القنابل غير التقليدية التى تشكل خطرا بالغا على المدنيين والنساء ، مثل القنابل العنقودية والقنابل التى تستعمل اليورانيوم المنضب أو المخصب .

3 . تشجيع الدول العربية وسائر دول العالم للمصادقة على اتفاقية أوتاو بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (1997) ، وعلى اتفاقية جنيف بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (1980) والبروتوكول الثانى الإضافى لها المتعلق بحظر أو تقييد استخدام الألغام والإشراك الخداعية الأخرى .

4 . دعوة الدول العربية إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التى صادقت عليها .

يذكر أن منظمة المرأة العربية قد وجهت اهتمامًا خاصًا لموضوع المرأة العربية تحت الاحتلال والنزاعات المسلحة، ويمكن رصد ذلك فيما يلي:

- مَثَّل موضوع "المقررات الجامعية كأداة لنشر ثقافة السلام الاجتماعي" أهم محاور الاهتمام الرئيسية وعنوانًا لأحد أوراق العمل التى قدمت فى ورشة عمل "تضمين بُعد النوع فى المقررات الجامعية ومجالات البحث الأكاديمي" التى عقدتها منظمة المرأة العربية بالقاهرة يومى 27 و 28 أبريل 2005 وشارك فيها عشرون من رؤساء الجامعات الكبرى بالدول الأعضاء بالمنظمة أو ممثليهم، فضلاً عن ممثلين بارزين من هيئات معنية مثل اتحاد الجامعات العربية، ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- يشمل اهتمام مشروع دليل المرأة العربية التى تنفذه المنظمة رصد بيانات عن الخبراء العرب والمنظمات والمراكز البحثية والبرامج الأكاديمية العربية المعنية بقضايا المرأة والسلام والمرأة والنزاعات المسلحة فى المنطقة العربية.
- من المقرر أن يتضمن مشروع قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية فى مرحلته الثانية مؤشر بعنوان "المرأة تحت الاحتلال والنزاعات المسلحة" كى يتم رصد انتشار هذه الفئة من النساء العربيات وطبيعة أوضاعها.
- تخصص المنظمة واحدة من المنح الدراسية الخمس التى تقدمها سنويًا لأفضل مقترح لبحث ميدانى عن واقع المرأة العربية فى الصراعات المسلحة، حيث تقدم هذه المنح للباحثين فى الدول الأعضاء بالمنظمة الراغبين فى كتابة أطروحات للماجستير أو الدكتوراه عن أوضاع المرأة العربية.

- تخصص المنظمة واحدة من جوائز العلوم الاجتماعية التى يعلن عنها كل ثلاث سنوات لأفضل دراسة نظرية أجريت فى مجال المرأة والسلام.
- تشارك المنظمة فى فعاليات المنتديات الإقليمية للمرأة والسلام التى تنظمها حركة سوزان مبارك الدولية من أجل السلام (عقد الأول عام 2004 ، وعقد الثانى فى نوفمبر/ تشرين ثانى 2006 بعنوان المنتدى الإقليمى من أجل تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 : المرأة- الأمن- السلام) وذلك بالتعاون مع يونيفام واليونسكو ومركز كوثر .
- أصدر المجلس الأعلى للمنظمة فى 20 يوليو/ تموز 2006 بيانًا مصدرًا باسم السيدات الأول للدول أعضاء المنظمة بشأن معاناة المرأة الفلسطينية واللبنانية من جراء العدوان الإسرائيلى على الأراضى الفلسطينية واللبنانية.
- وفى 20 يوليو/ تموز أيضًا أرسلت صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة ملك مملكة البحرين بوصفها رئيسة منظمة المرأة العربية فى حينه خطابًا إلى السيد كوفى عنان السكرتير العام للأمم المتحدة فى حينه بشأن ما تتعرض له المرأة فى فلسطين ولبنان من أحداث مأساوية بفعل العدوان الإسرائيلي ، مطالبة الأمم المتحدة بتطبيق القانون الدولى الإنسانى خاصة النصوص داخله التى تتعلق بحماية المرأة وأخذ احتياجاتها فى الاعتبار أثناء وبعد الصراع. ورد عليها بدوره بتاريخ 15 أغسطس/ آب 2006 مؤكدا على ما ورد فى كتاب سيادتها بشأن الوضع المأساوى فى الدولتين وضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولى الإنسانى وموضحًا أن الأمم المتحدة لن تدخر جهدا فى العمل على حل الصراعات فى المنطقة.

- كما أعدت رئاسة المنظمة فى التاريخ نفسه بيانًا للتنديد بالاعتداءات الإسرائيلية وإدانة أعمال الحصار والإغلاق والتجويع والتشريد والقتل ضد العزل من المدنين لاسيما النساء والأطفال.
- تخصص منظمة المرأة العربية نسبة فى ميزانيتها لعام 2007 توجه لأنشطة تنفذ فى دول فلسطين ولبنان والسودان (دارفور) لدعم المرأة التى تعانى من ويلات الاحتلال والعدوان الإسرائيلى والنزاعات المسلحة.

8 - ورشة عمل منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا

رأست هذه الورشة سعادة الأستاذة الدكتورة فرخندة حسن عضو المجلس التنفيذى للمنظمة عن مصر ، كما قامت سعادتها بعرض الورقة التحليلية التى أعدتها فى مجال تفعيل توصيات منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا . وكانت مقررة الجلسة هى الدكتورة لمياء محمد الجسمى من جامعة البحرين .

وقد خلص منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا (القاهرة 8 – 10 يناير/ كانون ثانى 2005) إلى عدد من التوصيات تتضمن توصيات عامة وأخرى موجهة لجامعة الدول العربية وتوصية لمنظمة المرأة العربية ، وذلك كما يلى :

1 – حث الحكومات العربية على أخذ مفهوم النوع الاجتماعى عند التخطيط للبحث العلمى والتكنولوجيا والدفع بالعناصر النسائية إلى المراكز القيادية .

2 – أن تعمل الدول العربية على تسخير مخرجات العلوم التطبيقية فى العمل على تجاوز معوقات مشاركة المرأة العربية فى العلوم والتكنولوجيا والتى يأتى فى مقدمتها استمرار الأمية والتمكين الاقتصادى للمرأة بهدف التقليل من حدة الفقر .

3 – دعوة المجتمع المدنى لتبنى قضايا البحث العلمى ونشر ثقافته لدى الفتيات .

4 – دعوة القطاع الخاص لدعم مشاركة المرأة بالمؤسسات البحثية وتمويل أبحاثها التطبيقية .

5 – الإسراع بإنشاء الشبكة العربية للمرأة فى العلوم والتكنولوجيا وإنشاء موقع لها على شبكة المعلومات الدولية بما يمكن النساء العربيات من التواصل .

6 - الاهتمام بالبنية الأساسية لأنشطة البحث العلمى والبحوث التطبيقية والعمل على توطين العلم والتكنولوجيا وتشجيع البحوث المشتركة بين الباحثات العربيات .

7 - تخصيص جائزة سنوية لأفضل عالمة عربية تقدم بحثا تطبيقيا يساهم فى توطين وإنتاج التكنولوجيا .

8 - إذكاء روح البحث العلمى لدى الطالبات بالمراحل الدراسية قبل الجامعية وتشجيعهن على الانخراط فى التخصصات العلمية ، وسد الفجوة النوعية فى الجامعات والمعاهد العليا .

9 - إنشاء مراكز لتدريب المرأة على استخدامات التكنولوجيا الملائمة لاحتياجاتها المتعددة وإنشاء حاضنات الأعمال لتدريب المرأة على إنتاج وتطوير التكنولوجيا .

10 - تعزيز مشاركة المرأة العربية فى إعداد محتوى ومضمون البرامج المختلفة فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

11 - حث وسائل الإعلام المختلفة على ضرورة العمل على تغيير الاتجاهات المجتمعية نحو مشاركة المرأة فى المجالات العلمية والتكنولوجية ونشر ثقافة التفكير العلمي .

12 - دعم دور المرأة كمنتجة للغذاء فى الوطن العربى بتحقيق التقدم فى مجال أبحاث التكنولوجيا المتقدمة وعلى الأخص التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية لإنتاج الغذاء .

توصيات إلى جامعة الدول العربية :

13 - مناشدة مجلس وزراء الاتصالات العرب بأخذ مفهوم النوع الاجتماعى فى الاعتبار عند مراجعة صياغة "الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية" .

14 - مطالبة الحكومات العربية أن تتضمن وفودها الرسمية إلى قمة مجتمع المعلومات القادمة "تونس 2005" عنصرا نسائيا من الخبرات المشهود لها فى هذا المجال.

توصية إلى منظمة المرأة العربية :

15 - أن تقوم منظمة المرأة العربية بالعمل على وضع توصيات المنتدى على جدول أعمالها ومتابعتها مع الجهات المعنية.

وقد أوضحت الورقة التحليلية :

- أن الدول العربية حققت إنجازات متباينة فى موضوع المرأة وتكنولوجيا المعلومات، وكانت أكثر التوصيات التى تم تفعيلها فى الدول العربية هى المتعلقة بإنشاء مراكز تدريب للمرأة فى مجال العلوم والتكنولوجيا، وقد ساعد على إحراز نوع من التقدم فى هذا المجال وجود إرادة سياسية مساندة للمرأة، وإصرار المرأة على المطالبة بحقوقها، هذا وإن ظل المتحقق بعيد عن الطموحات المأمولة على هذا الصعيد، لاسيما مع وجود تحديات أساسية تتمثل فى عدم توافر مصادر معلومات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي، وعدم وعى المجتمع بأهمية دور العلوم والتكنولوجيا ودور المرأة فى التنمية، وضعف التمويل المخصص للبحث العلمى والتكنولوجيا.
- إن تعزيز عملية تحقيق المساواة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا يتطلب صياغة سياسات واستراتيجيات تتبناها الدولة فضلا عن وجود مؤسسات وآليات تتابع تنفيذ مبدأ المساواة وتتصدى لأى تمييز يقع ضد المرأة بصفة عامة. وتوجد فى بعض الدول العربية آليات مسئولة عن تنسيق وتنفيذ السياسات المرتبطة بالنهوض بالمرأة ومتابعتها، وآليات خاصة للنهوض بالمرأة فى مجال العلوم والتكنولوجيا يأتى بعضها فى إطار الهياكل التنظيمية للجامعات ولوزارات البحث العلمي.

وقد خلصت ورشة العمل إلى عدد من التوصيات تتمثل فى :

1 . العمل على إزالة الفجوة النوعية بين الإناث والذكور الموجودة حاليا فى مجالات العلوم والتكنولوجيا .

2 . زيادة عدد النساء فى دوائر صنع القرار فى مجالات العلوم والتكنولوجيات .

3 . العمل على توفير البيانات المصنفة على أساس النوع الاجتماعى فى مجال العلوم والتكنولوجيا .

4 . تشجيع ودعم مشاركة المرأة فى تصميم التكنولوجيا بما يخدم مجالات التنمية فى كل صورها بما فى ذلك المنتجات الثقيفية والترفيهية .

5 . تشجيع الحكومات على إنشاء لجان وطنية (قطرية) خاصة بالنهوض بالمرأة فى مجال العلوم والتكنولوجيا .

6 . استكمال مشروع استخدام تكنولوجيا المعلومات فى تحديد المؤشرات القابلة للقياس والمقارنة لوضع المرأة العربية فى كافة المجالات لتشمل مناطق النزاعات المسلحة والمرأة فى بلاد المهجر .

وفى إطار العمل على تفعيل توصيات منتدى القاهرة على مستوى منظمة المرأة العربية :

- قامت المنظمة بالتعاون مع المكتب العربى للاتحاد الدولى للاتصالات من أجل تأسيس "مجموعة العمل العربية الإقليمية للمرأة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات" ، وتتشكل من خبراء فى مجال تكنولوجيا النوع والاتصالات من الدول العربية ومن هيئات دولية وإقليمية متخصصة ، وتضم ممثلين من عدة دول عربية فضلاً عن هيئات أممية

وإقليمية أخرى. وقد تشكلت هذه المجموعة بهدف القيام بدور تنسيقي نحو تطوير وإعداد آلية عمل لتنفيذ ما ورد في إعلان المبادئ المنبثق عن قمة المعلومات (جنيف، ديسمبر/ كانون أول 2003).

- شاركت منظمة المرأة العربية مع اليونسكو والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجامعة الخليج، والأكاديمية العربية للعلوم في إنشاء الشبكة العربية للمرأة في العلوم والتكنولوجيا. ولقد قاموا بصفتهم الأعضاء المؤسسين للشبكة بتدشينها في فبراير 2005 في مملكة البحرين.

- وفي إطار تفعيل التوصية الخاصة باستخدام آلية الجوائز لتفعيل التمكين التكنولوجي للمرأة، تم تخصيص جائزة في مجال المرأة وتوطين وإنتاج التكنولوجيا، تقدمها منظمة المرأة العربية مرة كل ثلاث سنوات، وسيتم في عام 2007 الإعلان عن الدورة الأولى من هذه الجوائز على أن تعلن النتائج وتوزع الجوائز في عام 2008.

- في المرحلة الثانية من مشروع قاعدة البيانات الجغرافية والتي تبدأ منتصف عام 2007 سيتم توسيع الجزء من القاعدة الخاص بالمرأة والعلوم والتكنولوجيا ليضم مؤشرات جديدة. وتقوم المنظمة بإنجاز هذه التوسعة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا).

أهم ما طرحه النقاش من قضايا فى ورش المؤتمر :

فى ضوء حقيقة أن كل موضوع من موضوعات المؤتمر كان محلا لتوصيات سابقة أصدرتها المنتديات الفكرية الثمانية للمرأة العربية التى عقدت بين عامى 2001 و2005 ، فقد اتجه النقاش فى الورش بالأساس نحو الكيفية التى يمكن عبرها تفعيل هذه التوصيات على أرض الواقع العربي. ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى ملفات بعينها أثارها النقاش عبر الورش ، هى كالتالي :

1 - دعم المجتمع المدنى والشراكة بين الهيئات المختلفة :

تركز شطر كبير من النقاش فى جميع الورش على قضية الفاعلين الرئيسيين فى ملف تمكين المرأة ، ألا وهم الدولة (المؤسسات الحكومية والرسمية) ، والمجتمع المدني ، والهيئات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية ، والدولية مثل اليونسكو واليونيفام.

وقد ركز النقاش على ضرورة تفعيل دور المجتمع المدنى فى المجالات المختلفة ، من حيث التمكين لهذا المجتمع أولا عبر نشر القيم الديمقراطية ، والشراكة بين المجتمع المدنى والجهات الأخرى ، ثم حث المجتمع المدنى على تطوير دوره لخدمة المرأة على صعيد التوعية بقضاياها والقيام بمهام التدريب والتأهيل لها ، وكذلك إفساح الفرصة للمرأة وتشجيعها على أن تكون جزءًا فاعلا من المجتمع المدنى ، لتمارس بذاتها التمكين لذاتها . وقد بدا هذا واضحًا فى ورشة عمل القانون التى طالبت بتطوير مجموعات من القانونيات العربيات اللائى يقمن بدراسات قانونية عن وضع المرأة فى التشريع العربي ، وينظمن دورات لتوعية المرأة بحقوقها القانونية ، ويقمن بالضغط على جهات اتخاذ القرار من أجل إزالة الفجوة بين النصوص القانونية الايجابية وبين واقع المرأة الذى لا تجد فيه هذه التوصيات طريقها للتنفيذ . كذلك اهتمت ورشة عمل المرأة والسياسة بالتأكيد

على دور المجتمع المدنى فى توعية المرأة بحقوقها السياسية من ناحية وتدريبها وتأهيلها للمشاركة السياسية الفاعلة من ناحية أخرى.

وفى ورشة عمل المرأة والاقتصاد دعت التوصيات المجتمع المدنى ضمن جملة الفاعلين إلى المشاركة فى إعداد المرأة قبل دخولها إلى سوق العمل ، وتشجيع المرأة بصفة عامة ، والمرأة الريفية والبدوية بصفة خاصة ، على دخول مجالات الإنتاج غير التقليدي. كما دعت الحكومات للمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر ، وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية. وفى ورشة عمل المرأة والتربية حثت المناقشات على ضرورة تحفيز هيئات المجتمع المدنى لتقوم بمهمات أكثر اتساعاً وفاعلية فى تعليم المرأة وتوعيتها.

وقد كانت ورشة عمل المرأة والنزاعات المسلحة أكثر تحديدًا حين أشارت إلى أهمية التعاون بين منظمة المرأة العربية وحركة سوزان مبارك من أجل السلام لخدمة قضايا المرأة العربية فى ظل الاحتلال والنزاعات المسلحة من حيث التعريف بها وكشف معاناة المرأة والعمل على تعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية بوجه عام لكى تكون عنصرًا مشاركا فى قرارات الحرب والسلام فى مجتمعها.

وقد ركزت المناقشات كذلك على أهمية تفعيل الشراكة الاجتماعية بين سائر الهيئات المعنية بقضايا المرأة سواء الرسمية أو غير الرسمية ، وكذلك القومية والدولية ، مثل هيئات المجتمع المدنى والمؤسسات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية والدولية مثل اليونيفام واليونسكو والاسكوا . فأشارت المناقشات فى ورشة عمل المرأة والقانون مثلا إلى ضرورة الاستفادة من جهد سابق لجامعة الدول العربية فى تطوير موسوعة عن القوانين المتعلقة بالمرأة فى الدول العربية ، وفى وضع قاعدة بيانات للعرب المتميزين فى المهجر (وهو ما أثير فى ورشة عمل المرأة العربية فى بلاد المهجر) ، وتطوير هذه المشروعات القائمة مع جهات معنية أخرى.

2 - مراجعة الخطاب الدينى :

نال الخطاب الدينى شطرا من الاهتمام فى أكثر من ورشة عمل ، وتحديدًا فى ورشة عمل المرأة والسياسة ، من منظور أن الخطاب الدينى السائد يضع تصورًا بعينه للدور السياسى للمرأة ، وكذلك فى ورشة عمل المرأة والقانون حيث يختلط الدين المؤول بالتقاليد ويؤديان إلى استمرار وجود نصوص قانونية تمييزية ضد المرأة ويحولان كذلك دون تطوير نصوص قانونية تحقق العدل للمرأة ، كما يحولان دون أن يتم تنفيذ وتفعيل النصوص الايجابية لصالح المرأة .

وقد تضمنت الاقتراحات بهذا الصدد (1) العمل على البحث عن الأصوات الدينية المستنيرة وإبرازها ودعمها و(2) تشكيل مجموعات عمل من الفقهاء وعلماء الدين المستنيرين لتباحث قضايا المرأة من منظور الدين الصحيح ، كما أشارت المناقشات إلى ضرورة (3) تنظيم ندوات ومؤتمرات مستمرة حول مسألة الخطاب الدينى فى موضوع المرأة لتحريك الفكر والثقافة حول هذا الموضوع وتشجيع التطوير والوصول لفهم صحيح بعيدًا عن الفهم المغلوط للدين والذى من شأنه تقييد دور المرأة والإجحاف بحقوقها . وكذلك (4) تفعيل دور الكفاءات النسائية فى مجال العلوم الدينية ، وحتى فى ورشة المرأة والعلوم والتكنولوجيا طرح النقاش فكرة (5) تفعيل الخطاب الدينى الذى يحفز على العلم .

ولا شك أن التركيز على الخطاب الدينى يجد مرده فى الأهمية التى يلعبها هذا الخطاب فى المجتمع والثقافة العربية ، فهو عامل مهم فى توجيه السلوك والقناعات داخل المجتمع والعمل على دعم ظهور قاعدة دينية مستنيرة هو أمر من شأنه إحداث تحول ثقافى كبير فى قضايا المرأة .

3 – تفعيل دور الإعلام :

ركزت النقاشات إلى حد بعيد على تفعيل دور الإعلام فى التوعية بمشكلات المرأة فى جميع الموضوعات التى ناقشها المؤتمر ، بما فى ذلك توعية المرأة ذاتها بمشكلاتها ووسائل تجاوز هذه المشكلات ، فضلا عن أن يلعب الإعلام دورا فى تعليم وتدريب وتأهيل المرأة للمشاركة الاجتماعية بكافة صورها . (هذا إلى جانب تأهيل المؤسسة الإعلامية ذاتها للقيام بهذه الأدوار عبر دعم إدماج المرأة داخلها ، وترسيخ مفهوم النوع داخل الرسالة الإعلامية ، وتخليص الإعلام من النزعات التجارية التى تضر بصورة المرأة الاجتماعية والأخلاقية) .

وقد طرحت المناقشات فى هذا الصدد اقتراحات بعينها تتضمن : (1) تفعيل مشروع الجائزة السنوية التى تمنح للأعمال الإعلامية التى تبرز دور المرأة العربية وإسهاماتها التاريخية والمعاصرة ، و(2) توفير مرصد إعلامى على المستويين القطرى والعربى يتولى توثيق الإنجازات التى حققتها المرأة فى القطاع الإعلامى ويتابع التطورات فى مجال التشريعات الخاصة بالمرأة ، ورصد الصور التى تقدم لها فى وسائل الإعلام ، ويصدر تقارير دورية بها ، و(3) إنتاج مجموعة من البرامج الإعلامية التى توجه إلى الآخر ، أو العالم الخارجي ، تبرز المشاريع التى قامت بها المرأة العربية وتظهر وجهها الحقيقى ومساهماتها فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (4) تفعيل توصية منتدى أبوظبى حول وضع استراتيجية إعلامية عربية تتضمن فيما تتضمن تطوير الخطاب الإعلامى العربى للقضايا القومية ، والعمل على إعداد ميثاق إعلامى للمرأة يرفع إلى قمة المرأة العربية .

4 - قضايا المرأة فى ظل الظروف الخاصة : (الاحتلال والنزاعات المسلحة - فى المهجر)

- نالت قضايا المرأة التى تعيش فى ظروف الاحتلال والنزاعات المسلحة اهتماما كبيرا فى المؤتمر ، وشهدت ورشة عمل المرأة فى النزاعات المسلحة اتجاها عامًا نحو التشديد على الاهتمام بقضية المرأة العربية الأسيرة ، وتم فى إطار ذلك (1) إطلاق دعوة للقيام بحملة من أجل إطلاق سراح الأسيرات الفلسطينيات فى السجون الإسرائيلية .

(2) كشف جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل فى لبنان وفلسطين ، وتوثيق هذه الجرائم ، و(3) التواصل مع الرأى العام الدولى ومنظمات المجتمع المدنى الدولية بهذا الشأن . و(4) التواصل بين المنظمات الإقليمية العربية مثل منظمة المرأة العربية والهيئات والجهات الأخرى المعنية بتطبيق قرار 1325 حول المرأة والسلام مثل حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام ومركز كوثر ، وجهات مثل الاسكوا واليونيفام . و(5) إضافة مؤشر متعلق بالمرأة فى ظل الاحتلال والنزاعات المسلحة فى مشروع قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية الذى تنفذه منظمة المرأة العربية .

- كذلك نال موضوع المرأة العربية فى المهجر اهتماما كبيرا من زوايا عدة ، حيث طرحت عدة مسائل منها : بأى وسيلة يتم دعم المرأة العربية فى المهجر ، وكيف يمكن ذلك دون التدخل فى شئون دول المهجر؟ وكيف يتم الحفاظ على التواصل مع المرأة العربية فى المهجر؟ وكيف يمكن الحول دون أن يصير التواصل بين المرأة فى المهجر ووطنها عائق أمام اندماجها فى دولة المهجر ، وكيف يمكن الاستفادة من المرأة العربية فى المهجر وإفادتها؟ وإلى أى حد يمكن تعميم تجارب خاصة مثل تجربة الجزائر فى إتاحة التمثيل

البرلماني للمغتربين؟ وكيف يمكن تفعيل دور المرأة المهاجرة لتحقيق التواصل مع المجتمعات الأجنبية وحوار الحضارات ، وكيف يمكن التعامل مع الحالات ذات الخصوصية مثل العراق وفلسطين ومشكلة التهجير القسري .

واقترح النقاش فى هذا الشأن أمور محددة ، منها : (1) تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال إدارة المغتربين ، و(2) تطوير صندوق لدعم المشروعات التى يتم تبنيها فى هذا الموضوع يكون ممولا من الدول العربية ومنتميا إلى جامعة الدول العربية مع وضع خطة محددة لأهدافه وتكوينه . (3) وفى مجال تعزيز الثقافة العربية شددت المناقشات على أهمية تبنى مشروعات لبناء مدارس لتعليم اللغة والثقافة العربية ، واستضافة أبناء المهاجرين فى مدارس عربية ، والتواصل مع الجهات المعنية بتعليم اللغة العربية سواء كانت جهات عربية أو غير عربية . (4) وفى مجال قواعد البيانات والدراسات : ركزت المناقشات على أهمية عمل موسوعة عن المرأة العربية المتميزة فى المهجر مع الاستفادة من الجهد السابق الذى قامت جامعة الدول العربية فى جمع معلومات عن المهاجرين المتميزين بشكل عام ، وعمل قاعدة بيانات عن المرأة العربية فى المهجر ، وعمل دراسات تحليلية عن أوضاع المرأة العربية فى المهجر .

5 – التكنولوجيا وتمكين المرأة :

عدا مناقشات ورشة عمل المرأة والعلوم والتكنولوجيا ، فقد كانت المسالة التكنولوجية مطروحة فى أكثر من ورشة عمل بطريق غير مباشر ، حيث دعت عدة ورش منها ورشة عمل المرأة والقانون والمرأة والنزاعات المسلحة والمرأة فى بلاد المهجر والمرأة والإعلام إلى تطوير مراصد الكترونية لوضع المرأة فى هذه المجالات على صعيد كل من الوثائق والواقع

الفعلي، فضلا عن إنشاء شبكات اليكترونية للتواصل حول قضايا مثل المرأة العربية فى المهجر، كما دعت مناقشات ورشة عمل المرأة والعلوم والتكنولوجيا إلى أهمية إضافة مؤشر المرأة وتكنولوجيا المعلومات إلى مؤشرات مشروع قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية GIS فى مرحلته القادمة. وقد كانت جل المناقشات فى هذه الورشة تصب نحو التأكيد على أن أزمة المرأة مع التكنولوجيا (من حيث ولوج المرأة قطاع تكنولوجيا المعلومات، أو استخدام التكنولوجيا لتمكين المرأة فى مجالات مختلفة) هى أزمة تجد مرجعها فى الوضع التكنولوجى المتأخر للدول العربية ككل بوصفها تفتقر إلى مؤسسات البحث العلمى ولا يصل إجمالى الإنفاق على البحث العلمى فيها عن نسبة الـ 1٪ التى قررها مؤتمر فيينا الدولى (أغسطس1979) الذى أقر برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأن تعزيز وضع البحث العلمى والتكنولوجيا بوجه عام فى الدول العربية سينعكس تلقائيا على تحسن وضع المرأة إزاء التكنولوجيا.

كما شهدت مناقشات هذه الورشة تركيزاً على دور الجهات الرسمية القومية فى تحقيق التمكين التكنولوجى للمرأة، عبر تكوين لجان أو هيئات للمرأة والعلوم والتكنولوجيا. (وربما يعود ذلك إلى تكلفة التكنولوجيا المتطورة التى ربما تحتاج إلى قرار قومى فى إطار استراتيجية لهذا الغرض) وأشارت مداخلة من اليمن إلى أنه تم وضع استراتيجية وطنية عام 2004 لدمج كل من الرجل والمرأة فى مجال العلوم والتكنولوجيا، وأنه تم إنشاء مراكز لتأهيل الموظفين والموظفات فى كافة المؤسسات الحكومية وتدريبهم على استخدام الحاسب الآلي. كما أشارت المداخلات إلى تجربتى كل من السودان و مصر وتونس حيث قامت المجالس / الاتحادات القومية النسائية بدور مهم فى مجال تنفيذ التوصيات الخاصة بتمكين المرأة فى مجال العلوم والتكنولوجيا.

6 – دمـج النـوع الاجتماعـي :

طُرحت هذه المسألة فى أكثر من ورشة عمل تجيء على رأسها ورشة عمل المرأة والاقتصاد ، حيث أثيرت مسألة دمج النوع الاجتماعى فى مخططات التنمية ، فضلا عن تضمين المفهوم فى المؤشرات التى تقيس الناتج القومى بحيث يتم التوصل إلى نشر بيانات حقيقية حول مساهمة المرأة فى الناتج القومي . وفى ورشة عمل المرأة والعلوم والتكنولوجيا تم التركيز على اخذ مفهوم النوع الاجتماعى فى الاعتبار عند التخطيط للبحث العلمى والتكنولوجيا خاصة وان هذا كان مضمون أحد توصيات منتدى القاهرة (2005)، كما اقترحت المناقشات دمج بُعد النوع فى بيانات تكنولوجيا المعلومات فى الوطن العربى خاصة وان هذه البيانات حديثة فى المنطقة العربية ولذا سيكون من السهل إدخال مؤشرات النوع الاجتماعى عليها ، وأكدت المناقشات كذلك على أهمية إدماج بعد النوع فى المقررات الأكاديمية ، وأشارت اقتراحات إلى البدء بذلك من المرحلة الثانوية .

وأشارت مداخلة من الإمارات إلى أن الاتحاد النسائى العام أطلق مؤخرا مشروعا مدته سنتين بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة UNDP لإدماج مفهوم النوع الاجتماعى فى سياسة الدولة . وأنه عبر هذا البرنامج ستكون هناك شراكة بين القطاعين العام(الحكومي) والخاص بالإضافة إلى التعاون مع خبراء دوليين فى مجالات عدة كى يتم خلق نوع من الثقافة العامة وكى يتم الأخذ بمفهوم النوع الاجتماعى عند إعداد البرامج و الموازنات . وقد بدأ هذا المشروع فى مارس 2006 و ينتهى فى نهاية 2007 .

7 - تفعيل النصوص القانونية والمواثيق القائمة والايجابية لصالح المرأة وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والدولية :

أشارت المناقشات أن التنظيم القانونى لوضع المرأة فى المجالات المختلفة مثل القانون والسياسة والاقتصاد يتضمن فى كثير من الأحيان نصوص ووثائق ايجابية لصالح تمكين ودعم المرأة ومساواتها بالرجل فى سائر الحقوق. هذه الوثائق تتراوح بين وثائق وقوانين وطنية مثل الدساتير وقوانين العمل وغيرها (ومن ذلك قوانين الأحوال الشخصية ذاتها التى تظهر فيها أغلب المشكلات القانونية التمييزية ضد المرأة) التى تنص بشكل واضح على المساواة بين الرجل والمرأة ، لكنها غير مفعلة لصالح المرأة، كذلك هناك الوثائق الدولية التى أقرتها الدول العربية وصدقت عليها مثل السيداو وإن لم تُفعل بشكل جدى حتى الآن، كذلك أشارت مناقشات ورشة عمل المرأة والقانون إلى ضرورة لفت الانتباه وتفعيل الاتفاقات والمواثيق العربية البينية التى تعالج قضايا المرأة العربية لكنها لا تحظى بشهرة الاتفاقات الدولية.

8 - تعزيز آليات المشاركة السياسية للمرأة :

طرحت قضية المشاركة السياسية للمرأة فى إطار سائر الورش وليس فقط فى ورشة المرأة والسياسة، وذلك انطلاقًا من أن مشاركة المرأة ستجعلها جزءًا من عملية اتخاذ القرار الاجتماعي، وأن هذا كفيل بضمان تمثيل رؤيتها الخاصة من ناحية، وكفيل ذلك بضمان حصولها على حقوقها من ناحية أخرى. وقد ركز النقاش على أهمية توسيع مشاركة المرأة فى جميع الميادين، وعلى كافة المستويات، داخل المؤسسات الإدارية

وداخل مؤسسات الحكم مثل البرلمانات والوزارات. وطرحت فى هذا الإطار قضية الكوتا التى نالت اهتماما ونقاشًا واسعا ، حيث أثير الجدل حول هل تكون الأولوية فى تمثيل المرأة للعدد أم للكفاءة ، كما ثار الحوار كذلك حول الاهتمام بمشاركة المرأة على مستوى النخبة والمستويات القاعدية على السواء. ورغم مداخلات كثيرة طرحت أولوية الكفاءة وأن الكوتا وحدها لا تصلح كآلية لتوسيع مشاركة المرأة لأنها قد تأتى بسيدات لا يتمتعن بالمهارة الكافية أو يتبعن التوجهات السياسية الراهنة دون تميز فى الطرح أو الرؤية ، إلا أن كثير من المناقشات رأت أن قضية الكفاءة جد مهمة ، لكن إتاحة الفرصة للمرأة على درجة متساوية من الأهمية ، وأن استمرار الحول بين المرأة وبين مراكز القرار و التمثيل السياسى هو وضع يجب أن يتم تعديله بإقرار التمييز الايجابى لصالحها ، واعتماد الكوتا ، كما حدث فى تجارب دول عربية ودولية مختلفة. وأشارت مداخلات إلى فرض الكوتا كشرط ملزم فى بعض الاجتماعات الدولية مثل الاتحاد البرلمانى الدولى ، الذى كانت نسبة تمثيل النساء فى اجتماعاته تتراوح بين 17- 18٪ ، ثم أصبحت 23٪ لان الاتحاد صار يضع بعض العقوبات على الوفود التى لا تشمل نساء ، كما أشارت مداخلات أخرى إلى أن الكوتا أصبح منصوص عليها فى بعض دساتير الدول الإفريقية مما رفع من نسب مشاركة المرأة بدرجة كبيرة. . وأوضحت هذه المداخلات أن هذا الموقف ايجابى لصالح المرأة لأنه يفتح الباب لتواجد المرأة ، وحتى وإن لم يكن أدائها فى لحظة ما على النحو المطلوب فلن يعدم الأمر ظهور ممثلات بارزات لهن رؤيتهن ، ثم إن فرصة التمثيل دائما متاحة للرجل دون إثارة الجدل المسبق حول الكفاءة والمهارة ومثل تلك الأمور.

ملاحظـات ختاميـة :

فى محاولة لإلقاء نظرة عامة على مخرجات المؤتمر ككل يمكننا إيراد الملاحظات التالية :

1 - أن هناك وعى متزايد بقضايا المرأة العربية فى جميع المجالات ، وعى يمتد من أعلى المستويات الحكومية إلى الأكاديميا إلى هيئات المجتمع المدني ، وهذا الوعى فى ذاته ملمح إيجابى كبير ، و المطلوب أن يمتد إلى جميع المستويات القاعدية فى المجتمع وألا يكون وعيا نخبويًا أو حضريًا فحسب .

2 - أن هذا الوعى أنتج إنجازات مختلفة للمرأة العربية فى جميع المجالات التى شملتها موضوعات ورش العمل الثمانية ، إلا أن هذا الإنجاز مازال دون المطلوب بكثير ، نتيجة لتعقد الواقع الاجتماعى والثقافى ونتيجة لعوامل خارجية مثل الاحتلال فى حالات بعينها .

3 - كما أن هذا الوعى يبدو مشرذما وموزعًا ولم يتبلور بعد فى خطط استراتيجية واضحة تنخرط ضمن نسيج الخطط التنموية للدول ويقوم عليها لجان وهيئات تتابع التطور المحقق وتنسق مع مختلف الجهات المعنية ، ويتضح ذلك فى إشارة عدد من الأوراق التحليلية إلى أن الإنجازات المحققة لصالح المرأة فى الدول العربية جاءت فى بعض الأحيان فى إطار الاستجابة لتوصيات المنتديات ونتيجة متابعة فعلية لها ، وجاءت أحيانًا أخرى ترجمة لاتجاهات تنموية أو محصلة لجهود التنمية بشكل عام ولا تتعلق بالنساء بالذات .

4 - أهم العوامل التى ساقتها الدراسات التحليلية واعتبرتها عوامل ايجابية لتفعيل الإنجازات فيما يخص المرأة هي : توافر الإرادة السياسية ، وكذلك توافر الوعى بين النساء أنفسهن وسعيهن للحصول على حقوقهن والإصرار عليها . ولا شك أن

قناعة النخبة المجتمعية بقضية ما يعتبر من أهم المحركات نحو تحريك هذه القضية وتحقيق نجاحات فيها، والمهم أن يتضافر التحرك النخبوى مع الهيئات المجتمعية المختلفة لتكثيف الجهود وتحقيق الأهداف. كما أن وعى صاحب المشكلة بمشكلته واشتراكه وإشراكه فى حلها مع تمكينه من المهارات المؤهلة لذلك هو من أهم عوامل النجاح.

5 - فى تناول التحديات التى تحول دون التمكين للمرأة وتوسيع مشاركتها ، يمكن رصد تحدى أساسى أو مرجعى تكرر فى جميع توصيات المنتديات وهو ذلك المتمثل فى الملف الثقافى وداخله يمكن تسكين ما يتعلق بالخطاب الديني. فالثقافة ، التى يشكل الدين المؤوّل أحد أركانها، هى عامل أساس فى تقرير مكانة المرأة والنظرة المجتمعية لها ولأدوارها فى المنطقة العربية، ومن ثم يبدو الملف الثقافى من الأهمية بمكان من حيث كونه هدف للإصلاح على مرجعية ثقافية ودينية مستنيرة، ومن حيث كونه أداة فى إصلاح أوضاع المرأة ارتكانًا إلى ما يمثله الدين من نفوذ ومكانة فى توجيه السلوك والقناعات.

6 - أهم التوصيات المتكررة والتى تضمنت الآليات الأساسية التى يراد بها تحقيق هدف النهوض بالمرأة العربية ، تمثلت فى التالي :

- نشر التوعية بقضايا المرأة ومشكلاتها لتعبئة فواعل اجتماعية ضمنها المرأة نفسها لتتحرك نحو نيل حقوقها وتحقيق وضعًا عادلا ومتوازنا لها فى المجتمع.
- تفعيل دور الإعلام : وهى توصية أساسية فى جميع القضايا ، وهى تتداخل مع ما يتعلق بنشر التوعية وتتجاوزها، فالإعلام لا تقتصر مهمته على نشر التوعية -على أهميتها- لكنه يتجاوز ذلك إلى دوره الأساسى فى تشكيل الصور والقناعات المجتمعية، أى تشكيل الثقافة الاجتماعية وتعديلها، والمفارقة فى المنطقة العربية أن الإعلام بدلا من أن يكون رياديًا فى تطوير صورة مرغوبة للمرأة العربية، فهو يقدم

فى كثير من الأحيان صورًا زائفة أو هى دون الواقع الحقيقى الذى تنشط فيه النساء وتقدم أدوارًا بالغة المحورية ، ومن ثم فإن تفعيل دور الإعلام يتطلب تغيير وتعديل ثقافة القائمين على الإعلام أنفسهم ليكون بالإمكان تقديم صورة متوازنة للمرأة العربية ، والكشف عن قضاياها ومعاناتها الحقيقية ، والكشف كذلك عن أدوارها وجهودها المختلفة ، وتقديم الحلول النظرية لمشكلاتها والترويج فى الآن نفسه لدعم أدوارها وتوسيع مشاركتها .

- تعديل الإطار التشريعي ، وهو هنا قضية مرجعية مثلها مثل الملف الثقافى ، لأن القانون ليس فقط وليد قناعات الأفراد ورؤاهم بل هو مرجعية لتشكيل الرؤى والقناعات حال وضعه واستقراره مدة من الزمن ، كذلك فهو الأداة التنظيمية الأهم فى المجتمع وهو الكفيل بتحويل الأفكار إلى نظم وقواعد سلوك ، لذلك فإن ثورة تشريعية نحو إقرار العدل والإنصاف تجاه المرأة لهى أمر شديد الأهمية فى تقرير وضع المرأة الآن وفى المستقبل . وحتى إن حالت الاعتبارات الثقافية أحيانًا دون تفعيل بعض النصوص القانونية أو تجهيلها ، فإن حركة متوازية ومستمرة تضم فعاليات مجتمعية مختلفة من شأنها مع الوقت والمثابرة أن تضع النصوص موضع التفعيل .
- مراكز الرصد والتوثيق ومراكز الدراسة والأبحاث فى مختلف قضايا المرأة : كانت التوصية بإنشاء مراصد إليكترونية والقيام بعمليات التوثيق فيما يتعلق بواقع المرأة وتطور هذا الواقع فى مختلف المجالات التى شملتها موضوعات ورش العمل ، هى واحدة من أهم التوصيات وأكثرها تكرارًا ، وتجيء تعبيراً عن الواقع العربى الذى يقل فيه الاهتمام بالرصد والتوثيق على أهميته . ولان تعريف المشكلة هو خطوة أساسية نحو بحثها ودراستها وتقديم المقترحات الخاصة بالتعامل معها ، فإن تفعيل هذه التوصية يبدو من الأعمال التمهيدية القاعدية فى العمل من أجل النهوض بالمرأة .

كذلك فإن مراكز البحث والدراسة فى قضايا المرأة هى من الأهمية بمكان إذ أن هذه المراكز هى بمثابة محاضن للأفكار والحلول التى يمكن تطبيقها مجتمعيًا لتحسين أوضاع المرأة، كما أن كثرة إنتاج الأفكار وتراكمها من شأنه أن يخلق ثقافة اجتماعية عادلة تجاه المرأة وهو الأمر الأساس فى الموضوع كما رأينا. ومن المهم أن تتوطد صلة هذه المراكز الرصدية أو البحثية بمراكز صنع القرار، من حيث أن تتضمن مثلا الهيئات القومية المعنية باتخاذ قرارات تخص المرأة، أن تتضمن مراكز للتوثيق، ومراكز للبحوث والدراسات تعمل معًا بشكل متناغم بحيث يمكن إدماج الأفكار والتصورات المتطورة داخل نسيج برامج التنمية لتكون هذه البرامج حساسة للنوع وقضاياه.

- توسيع مشاركة المرأة فى كافة مستويات صنع القرار المجتمعى، بمعنى أن تشارك المرأة بشكل عادل فى عمليات توزيع الموارد والقيم، ويرتبط بذلك مشاركتها كفاعل فى البرامج الموجهة لتمكين المرأة على الخصوص، أى تشارك المرأة فى تمكين المرأة، للإفادة برؤيتها التى ستكون أصدق تعبيرا عن واقع المرأة وعن أولوياتها واحتياجاتها الحقيقية. وواقع الأمر أنه يمكن النظر لهذه التوصية باعتبارها هدف ووسيلة فى الآن نفسه.

- تفعيل الشراكة الاجتماعية بين سائر الهيئات المعنية بقضايا المرأة سواء الرسمية أو غير الرسمية، وكذلك القومية والدولية، وذلك فى ضوء القناعة بأن الواقع الإنسانى هو من التعقيد بمكان بحيث بات من المهم تضافر مختلف الجهود لتحقيق الأهداف المنشودة. وتجد هذه التوصية صداها فى الواقع العربى حيث تنشط هيئات المجتمع المدنى بالتعاون مع الهيئات الحكومية ومع مؤسسات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية وأخرى دولية مثل اليونيفام واليونسكو والاسكوا فى عمل يجتهد لتحقيق هدف النهوض بالمرأة العربية وتحسين أوضاعها.